



تقرير إستراتيجي

سيناريوهات العدوان على غزة

سته سيناريوهات محتملة لإدارة الحكم في قطاع غزة

تشرين الثاني / نوفمبر 2024

الفريق البحثي

عبد الرحمن التميمي

عماد أبو رحمة

هاني المصري

جهاد حرب

خليل شاهين

عبد الجبار الحروب

مساعدو بحث

ختام عجارمة

كريم قرط

منال علان

تحرير

عبد الجبار الحروب

المحتويات

4	مقدمة
7	المنهجية
8	تمهيد
10	سياق طوفان الأقصى وحرب الإبادة
12	محددات السيناريوهات المتضمنة في هذا التقرير
18	المؤثرات على تفضيل أي من السيناريوهات
21	السيناريوهات المحتملة
22	السيناريو الأول: إعادة الحكم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة أو أجزاء منه
32	السيناريو الثاني: تشكيل حكومة/ إدارة محلية من شخصيات محلية
42	السيناريو الثالث: إدارة خارجية أو دولية لقطاع غزة
52	السيناريو الرابع: استمرار العمل بلجنة العمل الحكومي "حكومة حركة حماس
58	السيناريو الخامس: استلام السلطة الفلسطينية لإدارة الحكم
64	السيناريو السادس: إنشاء حكومة إنقاذ/ وفاق وطني بموجب اتفاق وطني
71	تأثير العوامل وأوزان السيناريوهات
73	متطلبات دعم السيناريو المفضل
75	الخلاصة

مقدمة

لا شك أن الآثار المترتبة على حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة وتداعياتها تفرض بحث السيناريوهات المحتملة لإدارة الحكم في قطاع غزة. ولذلك، يأتي هذا التقرير الإستراتيجي في إطار المساهمة في قراءة المشهد الراهن ومآلاته في الفترة القادمة، وفي ظل قراءات متعددة تأخذ اتجاهات محددة.

يطرح التقرير ستة سيناريوهات رئيسية محتملة، مع إمكانية نشوء مسارات لسيناريوهات فرعية لبعضها، بما تتضمنه من مزايا وعيوب، ومواقف اللاعبين الأساسيين، كالأطراف الداخلية "الفلسطينية" والخارجية "الإسرائيلية والإقليمية والدولية"، وتأثيرها في كل سيناريو، وإمكانية تطبيقه أو تحقيقه، مع الأخذ بالاعتبار قدرة كل سيناريو على وقف العدوان الإسرائيلي بشكل شامل ودائم، واستعادة الحياة في قطاع غزة واستمراريتها، وفرض الأمن وتعزيز السلم الأهلي، والحيلولة دون تشكل حالة من الفوضى تدفع باتجاهها دولة الاحتلال، إضافة إلى ضمان وحدة وتكامل النظم السياسية والإدارية والاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار نظام سياسي موحد، وبناء أوسع دعم عربي وإقليمي ودولي لخيارات الفلسطينيين.

لذلك، يركز التقرير على السيناريو المفضل الذي يخدم مصالح الشعب الفلسطيني وتطلعاته، حتى إن لم يكن تحقيقه الأكثر ترجيحاً في ضوء العوامل والمؤشرات الراهنة المؤثرة في أوزان ومسارات كل من السيناريوهات المحتملة أو الممكنة. كما يقدم التقرير خيارات سياساتية موجهة لتوفير مقومات تحقيق السيناريو المفضل.

أدى الحصار طويل الأمد على قطاع غزة، واستمرار سيطرة دولة الاحتلال عليه - على الرغم من الانسحاب منه وإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي والمستوطنين في محيطه - وتكرار الاعتداءات الإسرائيلية المتتالية عليه، إلى تدهور متواصل في مسار التنمية، وإلى أزمة إنسانية مفتوحة، في ظل استمرار فصله عن الضفة الغربية. فأمسى سكان غزة، بمن في ذلك النساء والفتيات

والأشخاص ذوو الإعاقة، ضحيةً للإهمال على مختلف الصعد. وقد أصبحت عمليات التصعيد العسكري الإسرائيلي ضد القطاع أكثر فتكًا مع مرور الوقت، كما يتبين من عمليات الإبادة والتجويد والتدمير المنهجي غير المسبوق منذ بدء العدوان الإسرائيلي بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023. وقد أفضى ذلك إلى تدهور وضع الفئات الهشة بشكل غير مسبوق؛ ما جعلها في وضع أسوأ بكثير من النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية والعالم.

أعدت الحرب على قطاع غزة من جديد القضية الفلسطينية على سلم أولويات المجتمع الدولي الذي يعني زيادة إدراك الأهمية لمعالجة جذور استمرار الصراع ومسبباته، عبر السعي إلى إطلاق مسار سياسي يعيد الأمل لعملية سياسية تحقق تطلعات الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، على الرغم من استمرار تمسك أطراف دولية وازنة، في مقدمتها الولايات المتحدة، بمقاربة قائمة على اشتراط إقامة هذه الدولة بعملية تفاوضية ثنائية تُمكن إسرائيل من ممارسة الفيتو على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتجسيد الدولة المعترف بها من معظم دول العالم.

ينبغي أن يتجاوز المجتمع الدولي طريقة عمله التي حاول طوال الثلاثين عامًا الماضية الاستمرار في مفهوم فرض الاستقرار، من خلال الحلول الجزئية والانتقالية، ومنح الحكومة الإسرائيلية الاستفراء بالفلسطينيين، والولايات المتحدة التفرد بإدارة العملية السياسية من دون النظر بجدية إلى الأسس والمعايير الكفيلة بتوفير حل سياسي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ ما وُلد الأزمات وتكرار موجات المواجهة، وصولاً إلى الجولة الحالية التي بدأت يوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023؛ الأمر الذي يفرض على الفلسطينيين تهيئة أنفسهم، واتخاذ الإجراءات الواجبة للجهوية الفلسطينية للبدء بالمسار القادم القائم على الكفاح متعدد الأشكال لتجسيد الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة العام 1967، بعيدًا عن إعادة اجترار مسار التفاوض الثنائي على الحقوق الفلسطينية التي أعاد الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية تأكيد طابعها غير القابل للتصرف أو الانتقاص.

شكلت حرب الإبادة على قطاع غزة في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 منعطفًا كبيرًا في مسار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بأبعاده العربية والدولية، وذلك بوصفها أخطر الحلقات في مخططات الاحتلال الإسرائيلي لأراضي 1967، لا سيما من حيث الإبادة الجماعية، وتدمير البنى

التحتية وجميع مقومات الحياة، وتوفير الظروف للتهجير القسري في قطاع غزة بعد خضوعه للحصار المستمر لمدة 17 عامًا، وكذلك السياسات والممارسات الإسرائيلية الرامية إلى تسريع مخططات الاستيطان والضم وتدمير البنى التحتية والاقتصادية.

عانت غزة مرارًا في الماضي من العدوان العسكري، لكن حرب الإبادة في العام 2023 لم يسبق لها مثيل، من حيث حجم الموت والدمار والمعاناة الإنسانية، وما خلفته من تداعيات سترتد على الأجيال المقبلة. ولم يشهد أي عدوان عسكري آخر في العصر الحديث مثل هذا الأثر على السكان في مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة، حيث فاق عدد الضحايا في الأيام المئة الأولى من الحرب عدد الضحايا في حروب الإبادة التي شهدتها حروب الكونغو وليبيريا والبوسنة والهرسك وسيراليون¹.

ستؤثر الحرب على النسيج الاجتماعي والاقتصادي والمآلات السياسية في المستقبل، كما أنها تتسع لتشمل "جبهات الإسناد"، في ظل العدوان الإسرائيلي على لبنان، وتهدد بمزيد من الصراعات العنيفة واتساع نطاقها الجغرافي بشكل يؤثر في مستقبل الشرق الأوسط بشكل عام، ومستقبل القضية الفلسطينية بشكل خاص، من دون أن تنجو إسرائيل ذاتها من هذه التأثيرات. وتبقى التقديرات في هذه المرحلة مبدئية، فالمعطيات والتداعيات قد تتعدد لدرجة لا يمكن لنموذج استيعابها بدقة وبطريقة شاملة ليصل إلى سيناريو وحيد محدد.

يأتي هذا التقرير، الذي جرى العمل لإنجازه خلال المدة (كانون الأول / ديسمبر 2023 - أيلول / سبتمبر 2024)؛ بهدف استشراف سيناريوهات آثار العدوان على قطاع غزة، وتداعيات السيناريوهات (الممكنة والمحتملة والمفضلة) على مستقبل القضية الفلسطينية، وعلى شكل الإطار السياسي الذي سيكون في المستقبل. وقد استخدم فريق العمل مناهج وأدوات الدراسات المستقبلية المتعددة لزيادة درجة اليقين في النتائج. وخلص إلى أن السيناريو المفضل يتمثل في تشكيل حكومة إنقاذ / طوارئ وطنية انتقالية يتم التوافق الوطني على شكلها وبنيتها وصلاحياتها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

¹ انظر/ ي: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وتقرير برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات في العام 2024.

المنهجية

ارتكزت المنهجية على أدوات علمية عدة لتطوير السيناريوهات الأكثر احتمالاً من بين السيناريوهات المتداولة أو المتخيلة، حيث أجرى الفريق البحثي نقاشاً أولياً تم على إثره اعتماد عدد من الأدوات للتعمق في البحث والاستكشاف لهذه السيناريوهات ومآلاتها، وهي:

أولاً: تطوير استمارة تشاركية لاستمزاغ الآراء (Opinion Solicitation Questionnaire) بين عدد من الخبراء في تخصصات مختلفة (سياسية، اقتصادية، علم اجتماع، وغيرها)، وذلك لضمان الآتي:

- عدم التحيز لتحليل أحادي (سياسي، أو اقتصادي، أو اجتماعي).
- خلفيات سياسية وأيديولوجية مختلفة.
- ضمان سلامة المنهج وانضباطه لمعايير البحث العلمي وعدم التحيز.
- استمارة استمزاغ الرأي هي أداة لتحليل النتائج وتقود إلى استنتاجات.

ثانياً: استخدام تقنية بناء السيناريوهات:

- طبيعة السيناريو.
- واقعية السيناريو.
- تداعيات السيناريو.

ثالثاً: تقنيات الدراسات المستقبلية:

- مصفوفة التأثير المتبادل لاستنتاج العوامل الأكثر تأثيراً والعوامل الأكثر تأثراً.
- دولاب المستقبل لمعرفة التداعي الرئيسي لكل عامل، والتداعيات الفرعية.
- توزيع السيناريوهات، حيث يتم توزيع السيناريوهات لجهة احتمالية حدوثها بناء على مصفوفة التأثير المتبادل.
- إشراك الخبراء ضمن مجموعة بؤرية في تقييم السيناريوهات.

رابعاً: تقنية المحاكاة بإشراك عدد من الشخصيات السياسية والخبراء ضمن مجموعات لتحديد مواقف وسلوك المؤثرين في القضية الفلسطينية ومستقبل العدوان.

تمهيد

بدأ العدوان الإسرائيلي في السابع من تشرين الأول/أكتوبر بعد عملية عسكرية كبيرة قامت بها قوى المقاومة المسلحة في قطاع غزة في محيط قطاع غزة تحت اسم "طوفان الأقصى"، وأدت إلى مقتل نحو 1200 إسرائيلي وأسروا 240 إسرائيليًا، إضافة إلى إصابة نحو ألفين. وفي إثرها أعلنت الحكومة الإسرائيلية الحرب على قطاع غزة، وأشارت تصريحات رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ووزرائه إلى أن الأهداف المعلنة للحرب هي تقويض حكم حركة حماس، والقضاء على قدراتها العسكرية والبشرية، وفي بعض التصريحات اجتثاثها من قطاع غزة، واستعادة الأسرى والمحتجزين الإسرائيليين.

وسرعان ما اتضح أن ما تقوم به إسرائيل هو حرب إبادة جماعية وتدمير شامل لكل مقومات الحياة وخلق بيئة مواتية لتنفيذ مخطط التهجير القسري لسكان قطاع غزة. فقد أحدثت العدوان الإسرائيلي الواسع على مدار عام دمارًا هائلًا غير مسبوق. فوفقًا لتحليل صور الأقمار الصناعية مطلع أيار/ مايو 2024، حدد برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الساتلية 36591 مبنى مدمرًا، و16513 مبنى متضررًا بشدة، و47368 مبنى متضررًا بشكل معتدل، و36825 مبنى متضررًا بشكل محتمل بإجمالي 137297 مبنى. وتمثل هذه الأضرار نحو 55% من إجمالي المباني في قطاع غزة، وإجمالي 135142 وحدة سكنية متضررة².

وتعرضت 85.8% من المدارس لمستويات من الضرر، بما في ذلك الضربات المباشرة، والمتضررة، والمحتملة التضرر. ما لا يقل عن 72.5% من المدارس سوف تتطلب إعادة بناء كاملة أو إعادة تأهيل رئيسية. وبلغ عدد المدارس والجامعات التي دُمرت أو لحق بها أذى 533 مدرسة وجامعة، منها 307 مدمرة كليًا بنسبة 58%³.

² UNOSAT Gaza Strip 7th Comprehensive Damage Assessment - May 2024:

<https://unosat.org/products/3861>

³ Education Cluster, Verification of damages to schools: based on proximity to damaged sites, Gaza, Occupied Palestinian Territory. 3 June 2024.

وتشير التقديرات إلى أن 510 كيلومترات من شبكة توزيع الكهرباء قد دمرت أو تضررت (61.5% من الإجمالي). كذلك، تضرر أو دمر ما يقرب من 70% من مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في جميع أنحاء قطاع غزة. وقدر تقرير دولي أن حوالي 18.5 مليار دولار من الأضرار المباشرة قد لحقت بالبنية التحتية المبنية في قطاع غزة بحلول نهاية كانون الثاني/يناير 2024. وهذا يعادل حوالي 97% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 للضفة الغربية وقطاع غزة⁴.

وبغض النظر عن الشكوك حيال قدرة حكومة الاحتلال على تحقيق أهدافها المعلنة، فإنّ الفلسطينيين محمولون على التفكير الجدي في السيناريوهات المحتملة لإدارة الحكم في قطاع غزة ما بعد انتهاء الحرب الإسرائيلية على القطاع، بما يشمل شكل وطبيعة الحكم؛ وكذلك تحديد مزايا وعيوب كل سيناريو ممكن؛ لتمكين صناع القرار في الضفة والقطاع والقوى السياسية الفاعلة من إنضاج خياراتهم للتعامل مع تداعيات هذا العدوان، ولطريقة وطبيعة الحكم لتعظيم مصلحة الفلسطينيين عبر توزيع عقلي للمزايا وتفادي التحديات، والتوافق على الخطوات المطلوبة اليوم لإدارة شؤون المواطنين في قطاع غزة، بما في ذلك الهياكل المؤقتة التي يمكن إنشاؤها في فترة ما قبل وقف العدوان، على قاعدة التمسك بتعزيز وحدة الأراضي الفلسطينية المحتلة والكيان السياسي الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس.

⁴ The World Bank, The European Union & The United Nations, GAZA STRIP INTERIM DAMAGE ASSESSMENT SUMMARY NOTE, MARCH 29, 2024

سياق طوفان الأقصى وحرب الإبادة

أدت عملية "طوفان الأقصى" التي شنتها حركة حماس والمقاومة يوم 7 تشرين الأول / أكتوبر 2023، إلى إرباك الحكومة والجيش والأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وكان يوم 7 أكتوبر، كما يقول ناحوم برنياع، الصحافي الإسرائيلي الشهير، "أسوأ يوم في تاريخ الحروب العسكرية التي خاضتها إسرائيل"، وهدفت "حماس" منها، كما كتب بن كسبيت، إلى الحصول على صورة نصر وعادت باليوم كامل⁵.

وحتى ندرك أبعاد ما حدث وأسباب الإخفاقات الإسرائيلية الكبرى، ينبغي دراسة التأثير الكبير للأزمة الداخلية العميقة التي تعيشها إسرائيل في ظل الحكومة الإسرائيلية الأكثر تطرفاً، ومساعيها إلى تغيير إسرائيل لتصبح دولة ديكتاتورية حتى بالنسبة إلى اليهود، وكذلك رصد ما كتبه قادة وخبراء وصحافيون إسرائيليون بأنه فشل سياسي واستخباري وعسكري هائل، يدل على هشاشة لم يكن يتصور وجودها في واحد من أقوى وأفضل الجيوش في العالم، ويدل على غطرسة القوة، ويعكس استهتاراً كاملاً وصل إلى درجة العمى الكامل، إلى حد عدم التوقف عند المناورات العسكرية التي أجرتها كتائب القسام وحاكت ما حصل لاحقاً قبل فترة وجيزة من طوفان الأقصى.

كما يدل على كفاءة المقاتل الفلسطيني وشجاعته وتقدمه، وعلى قدرة قيادية بينت قدرات على التخطيط والقيادة، والسيطرة والتحكم، والتمويه والتشويش، وكذلك على الخداع الإستراتيجي والاستخباري.

وحينما نقارن طوفان الأقصى بما حدث من معارك وجولات عسكرية وعمليات مقاومة منذ العام 2005 وحتى الآن، يظهر أن إسرائيل خسرت خلال 18 عامًا نحو 400 قتيل، بينما سقط في يوم 7 أكتوبر فقط باعتراف المصادر الإسرائيلية أكثر من 1000 قتيل، و2200 جريح، المئات منهم حالتهم خطيرة.

⁵ هاني المصري، طوفان الأقصى: ما بعده ليس كما قبله، مركز مسارات، 2023/10/10.

ومن أجل المقارنة، يُشار إلى سقوط 650 قتيلًا إسرائيليًا في حرب حزيران 1967 التي خاضتها ثلاثة بلدان عربية، والعدد نفسه في الغزو الإسرائيلي للبنان في العام 1982، وأكثر من 1000 قتيل في عمليات تحرير الجنوب اللبناني خلال 18 عامًا. أما في انتفاضة الأقصى، فسقط خلال أربعة أعوام نحو 1100 قتيل إسرائيلي.

حجم الخسائر الهائل في يوم واحد ليس له مثيل، وأدى إلى توجيه ضربة قاسية لنظرية الردع ومرتكزات العقيدة الأمنية الإسرائيلية، فهي قامت أولًا، على الاحتفاظ بزمam المبادرة بالحرب والعدوان، بينما من بادر هذه المرة كتائب المقاومة. وثانيًا، حصر المعركة في الجبهة الداخلية للعدو، بينما كان ميدان المعركة الرئيسي خلال انطلاق طوفان الأقصى في الجبهة الداخلية الإسرائيلية. وثالثًا، التحكم في نهاية الحرب، وهذا لم نصل إليه، فالحرب ما زالت مستمرة ودخلت عامها الثاني. ورابعًا، حسم الحرب بأسرع وقت ممكن؛ لأن الحرب الطويلة تلحق أضرارًا جسيمة بإسرائيل واقتصادها وهيبتها. وخامسًا، تحقيق الأهداف المتوخاة من الحرب، وهذا لم ولن يتحقق بغض النظر عن مجريات الحرب ونتائجها؛ لأن ما حدث في يومها الأول، والخسائر الهائلة والإهانة التي لا توصف، سيبقى علامة شاخصة على إمكانية هزيمة "الجيش الذي لا يقهر"، وتجسيدًا ملهمًا لقدرة المقاومة على مراكمة الإنجازات على طريق الانتصار.

هناك عوامل عدة أثرت في السياق الذي جاءت فيه عملية طوفان الأقصى، ويمكن تلخيصها فيما يأتي:

السبب الأول: تشكيل حكومة في إسرائيل هي الأكثر تطرفًا في تاريخ إسرائيل، حيث ادّعت أنها قادرة على الحسم وتحقيق ما لم تحققه الحكومات السابقة بحسم الصراع مع الفلسطينيين نهائيًا، ورفضت حتى مجرد التفاوض مع الفلسطينيين، وأبقت العلاقة مع السلطة على الرغم من تنسيقها مع الاحتلال، ضمن سقف أمني اقتصادي، وتبنت برنامج الضم والتهجير والتهويد والعدوان العسكري والعنصرية بكل أشكالها، ومضت في غيها بالقتل وتدمير المنازل والاعتقالات والاعتقالات، والسعي إلى تغيير مكانة الأقصى عبر فرض التقسيم الزمني، والاقتراب من تحقيق

التقسيم المكاني تمهيدًا لهدمه وإقامة الهيكل المزعوم بدلًا منه، فضلًا عن الإجراءات العنصرية المتزايدة ضد أبناء الشعب الفلسطيني في أراضي 48.

وفي هذا السياق نضع سياسات الحكومة اليمينية التي تتمثل في تعميق الاحتلال والاستيطان والعمليات العسكرية متكررة في الضفة، لا سيما في جنين وطولكرم.

السبب الثاني: استمرار إحكام الحصار على قطاع غزة وإبقاؤه بين الموت والحياة وأكبر وأطول سجن في التاريخ، وفرض معادلة هدوء مقابل تسهيلات اقتصادية، وخرق التفاهات الرامية إلى تخفيف الحصار باستمرار، وعدم الاعتراف بحركة حماس والتلاعب بها من خلال تخفيف الحصار بالقطارة، وسحبها متى تشاء حكومة الاحتلال؛ ما أدى إلى تدهور وضع قطاع غزة إلى حد أنه كان على حافة الانهيار، أو التمرد ضد سلطة الأمر الواقع، أو الانفجار في وجه الكيان الاستعماري الاحتلالي العنصري، والانفجار ما حصل في النهاية.

السبب الثالث: زيادة عدد المعتقلين والأسرى بمعدلات كبيرة، وسن القوانين العنصرية وتشديد القمع والعقوبات ضدهم على يد الوزير إيتمار بن غفير، حتى وصل عدد المعتقلين إداريًا إلى أكثر من 1200 معتقل، ويمضي الكثير منهم فترات طويلة جدًا، في ظل مراوغة الحكومات الإسرائيلية طوال تسع سنوات (منذ العام 2014) من دون إتمام صفقة تبادل أسرى جديدة.

وحتى نعرف أهمية هذا السبب، لا بد من تذكر أن عددًا كبيرًا من القيادات الحمساوية الحالية المؤثرة في القرار هم من الذين أفرج عنهم في صفقة تبادل الأسرى الأخيرة، وهم تعهدوا والتزموا بتحرير الأسرى، وهذا وضعهم في وضع محرج للغاية. وكلنا استمعنا لكلمة الهيئة القيادية للأسرى التي أقيمت في ذكرى انطلاقة حركة حماس في كانون الأول / ديسمبر 2022، التي تضمنت انتقادات كبيرة وحادة ومباشرة لقيادة حماس لعدم وفائها بتعهداتها بإطلاق سراح الأسرى.

السبب الرابع: الأخبار حول تقدم المباحثات السعودية الإسرائيلية، برعاية أميركية، للتوصل إلى صفقة تطبيع تتجاهل القضية الفلسطينية، من خلال التعامل معها بوصفها قضية إنسانية، وكذلك إدراك أبعاد ودلالات هذه الخطوة وما ستقود إليه من تشجيع الحكومة الكهانية على شن هجوم أكبر وشامل من أجل إنجاز مخطط تصفية القضية الفلسطينية من كل أبعادها، وبالتأكيد سيكون من أهم أهداف هذا المخطط بعد التطبيع السعودي استهداف المقاومة في قطاع غزة وفي أي مكان؛ حيث أثبتت التجربة الماضية أن كل تطبيع عربي يؤدي إلى عدوان عسكري إسرائيلي ضد الفلسطينيين، لذا فإن ما قالته المقاومة عن معلومات لديها بوجود مخطط إسرائيلي لشن عدوان عسكري كبير على قطاع غزة فور انتهاء الاحتفالات بالأعياد لا يمكن استبعاده من ضمن الأسباب.

وحتى نفهم تأثير هذا السبب، علينا أن نضعه في سياق التنافس والصراع على قيادة العالم الجديد، الذي تزداد حدته في ظل الهجوم المعاكس الذي شنته إدارة بايدن لوقف تراجعها ولإبقاء السيطرة الأحادية الأميركية على العالم، ولعل الإعلان عن الممر الاقتصادي الهندي أمر ذو دلالة على خطورة التطبيع الجاري العمل من أجل تحقيقه، فهو يضر مشروع الحزام والطريق الصيني، ويسهل الطريق لتصفية القضية الفلسطينية، والإضرار بروسيا وإيران وسوريا ولبنان ومصر.

محددات السيناريوهات المتضمنة في هذا التقرير

بما أن العدوان لم ينته وأن نتائجه الفعلية، لا سيما فيما يتعلق بإدارة الحكم حتى الآن، غير واضحة، فإن عددًا من المحددات تشكل عنصرًا أساسيًا في تحديد السيناريوهات لشكل وطبيعة إدارة الحكم في قطاع غزة ضمن كيانية سياسية فلسطينية موحدة، يمكن أن تكون مساعدة لفهم مدى قدرة أي من هذه السيناريوهات على التحقق، وبخاصة أنها ترتبط بعوامل متعددة منها:

- صمود الفلسطينيين على أرض وطنهم، وإصرارهم على استمرار المقاومة على الرغم من التضحيات والخسائر الجسيمة، والتصدي لمخططات إسرائيل الرامية إلى إعادة احتلال القطاع وفرض الحكم العسكري عليه، ومحاولة فبركة تشكيلات لإدارته من المتعاونين مع الاحتلال، وكذلك التصدي لمخططات الضم والاستيطان والتهميش في الضفة، وسياسات القمع والتمييز وتكميم الأفواه في أراضي 48.
- الكلفة الباهظة التي يدفع ثمنها بالدرجة الأولى الشعب الفلسطيني، الذي يعدّ الحاضنة الشعبية للمقاومة، بسبب استمرار حرب الإبادة والتدمير والتجويع، وإصرار نتنياهو على مواصلة الحرب، وإفشال الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بشكل يضمن إنهاء الحرب بشكل شامل، وعودة المواطنين إلى الأماكن التي أجبروا على النزوح منها، وخاصة مدينة غزة وشمالها، وتوفير المسكن والخدمات لهم، والانسحاب الكامل لقوات الاحتلال من قطاع غزة. وهو ما يعطي الأولوية لتكثيف الجهود لبناء حالة ضاغطة على إسرائيل والولايات المتحدة لوضع حد لهذه الحرب وفق اتفاق يضمن تحقيق ما سبق.
- الاعتراف المبدئي المتزايد، حتى في بعض الأوساط الإسرائيلية، بصعوبة اجتثاث حركة حماس وقوتها الشعبية التي تحظى بها في المجتمع الفلسطيني.
- رفض فلسطيني وطني وشعبي لأي تدخل خارجي في إدارة الحكم في القطاع، وتكريس انفصاله عن الضفة، أو تحويل السلطة في الضفة إلى وكيل للاحتلال وتقليص صلاحيتها إلى مجرد بلدية كبرى.

- الدمار الهائل الذي أحدثه العدوان الإسرائيلي في البنية التحتية في القطاع يضعف قدرة حركة حماس على إدارة الحكم بشكل انفرادي وتقديم الخدمات مستقبلاً. كما أن سياسة إضعاف السلطة ورفض إدارتها لقطاع غزة، وطرح تصورات لنشر قوة إقليمية/دولية لإدارة انتقالية في القطاع، من شأنه أن يفرض اعتماد تصور فلسطيني شامل وتوافقي يعيد الاعتبار للشراكة السياسية في إدارة شؤون الشعب الفلسطيني في مجمل الأراضي المحتلة العام 67.
- تؤدي المواقف الرسمية، الدولية والعربية، دورًا مهمًا في إطالة أمد العدوان، وخاصة مع استمرار تلقي إسرائيل للدعم السياسي والعسكري من الولايات المتحدة ودول أخرى، والضغط على فصائل المقاومة لقبول الشروط الإسرائيلية الأميركية لوقف مؤقت لإطلاق النار، دون ضمانات جدية بوقف الحرب، فضلًا عن توظيف الانقسام الفلسطيني لطرح تصورات حول طبيعة الجهة التي يمكن أن تدير قطاع غزة، وآلية إعادة الإعمار. وتشكل هذه المواقف التي تتراوح بين الشلل، أو العجز، أو التواطؤ، عنصرًا مهمًا في التفكير بالتصور الفلسطيني المطلوب لما يسمى "اليوم التالي"، بما في ذلك شكل إدارة الحكم في القطاع.
- الاستنزاف للمجتمع الإسرائيلي وتزايد الانشقاقات الداخلية وإنهاك الجيش الإسرائيلي، وخاصة مع اتساع دور ما يعرف بجبهات الإسناد في لبنان واليمن والعراق ومخاطر تطور سيناريو الحرب الإقليمية الشاملة، في ضوء شن عدوان واسع على لبنان، واحتمالات تصاعد الصراع العسكري المباشر مع إيران.
- تراجع صورة إسرائيل بشكل كبير في العالم إثر الملاحقة القضائية في محكمة العدل الدولية وفي المحكمة الجنائية الدولية، فضلًا عما تشكله الاحتجاجات والتحركات المناهضة لحرب الإبادة في الولايات المتحدة بشكل خاص، وفي معظم دول العالم، من عامل ضغط على المواقف الرسمية في البلدان الداعمة للعدوان سياسيًا أو عسكريًا أو كليهما، ومن تطور لحركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS).

- تُشكّل تداعيات العدوان المحتملة عوامل إضافية بوصفها محددات أو مؤثرات في أي سيناريو ممكن. وتتمثل هذه التداعيات فيما يأتي بحسب نتائج استبانة لاستمزاغ الرأي التي نفذت في سياق إعداد هذا التقرير:

البعد الاجتماعي:

ستكون الأبعاد الاجتماعية الأكثر تأثرًا من الناحية السلبية؛ إذ يرى (90%) من المستطلعين أن التأثير⁶ بشكل سلبي كبير أو سلبي يتمثل في ظروف الحياة في مراكز الإيواء وفي مناطق النزوح، يليه التعليم (86%)، وكذلك الحال بالنسبة إلى الأوضاع الصحية وتزايد الحالات النفسية (إضافة إلى رعاية أسر الشهداء والخدمات العامة).

البعد الاقتصادي:

سيكون أكثر المجالات تضررًا بشكل سلبي كبير أو سلبي هو ظروف المعيشة وفرص العمل من خلال ارتفاع نسب البطالة، حيث يرى (85%) من المستطلعين أن البطالة ستزيد إلى نسب غير مسبوقة. وكذلك يرى (80%) أن القدرة على دفع الرواتب للعاملين في القطاع الحكومي والخاص ستكون سلبية جدًا أو سلبية. ويشير المستطلعون بنسبة (79%) إلى أن المساعدات الدولية ستتراجع، وأن الأجندة الاقتصادية والمالية للسلطة الوطنية وقدرتها على مواجهة الأزمات ستكون سلبية جدًا أو سلبية بنسبة (76%)، في حين تشير الآراء بنسب ما بين (43-73%) إلى أن جميع المكونات الاقتصادية الأخرى ستتراجع بشكل كبير.

⁶ استطلاع خاص للجنة أجراه مركز مسارات لغايات هذا التقرير.

البعد السياسي:

أظهرت نتائج الاستبانة أن السلطة الوطنية ومنظمة التحرير ستكونان الأكثر تضرراً ونسبة متقاربة (91%) و(89%) على التوالي. وسوف تتراجع سلبياً صورة إسرائيل في العالم، وستكون لذلك انعكاسات سياسية قريبة وبعيدة المدى. كما أن تأثير وصورة كل من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والولايات المتحدة ستتأثر سلباً بشكل كبير في الدول العربية وفلسطين. وبينت آراء المستطلعين أن قوة حركة حماس السياسية ستتنامى على الرغم من ضعفها العسكري، وستظهر قيادات محلية جديدة، وستزداد قوة الحملات التضامنية بنسب كبيرة جداً.

المؤثرات على تفضيل أي من السيناريوهات

في ظل استمرار الحرب من الصعب القفز إلى استنتاجات مطلقة وأكيدة، ولكن بناء على نتائج الاستبانة وورشة المحاكاة، والتحولت الكبيرة في الرأي العام العالمي، وموقف إسرائيل العسكري والاقتصادي والسياسي، وتراجع صورتها في العالم، ومراجعة الأدبيات ذات العلاقة، فإنَّ عددًا من العوامل سيكون لها تأثير في مواقف الأطراف من كل سيناريو على النحو الآتي:

- الأعداد الكبيرة للشهداء والجرحى والنازحين، والبطالة، وانهيار منظومة الخدمات الصحية، وأوضاع مراكز الإيواء؛ ستكون أكثر العوامل ضغطًا على المقاومة، وتهدد النسيج الاجتماعي، في حال عدم قدرة حركة حماس أو السلطة الفلسطينية أو الأطراف المقدمة للمساعدات الدولية على تحمل المسؤوليات، أو تباطؤها. وهذا سيزيد من تسارع المؤشرات السلبية الأخرى، مثل الهجرة أو العنف المجتمعي وتراجع الدعم للمقاومة .
- رعاية أسر الشهداء والجرحى ستكون من أكثر العوامل تأثيرًا في صورة حماس، وهذا سيشكل ضغطًا إضافيًا عليها في اليوم التالي في حالة استمرار سيطرتها على القطاع.
- قد تؤدي الضغوط المعيشية والاجتماعية إلى دفع حركة حماس إلى تقديم تنازلات سياسية للتعامل مع هذه الأوضاع، لا سيما أن تفاقمها سيضعف قدرة الحركة على البقاء منفردة في الحكم كأحد السيناريوهات الممكنة.
- على الرغم من حجم الدمار وتبعات الحرب، أظهرت نتائج استطلاع للرأي تنامي شعبية المقاومة وارتفاع تأييد حماس، حيث أشار 54% من المستطلعين إلى تأييد معركة طوفان الأقصى والمقاومة.
- العوامل الأكثر تأثيرًا في البعد السياسي هي عودة القضية الفلسطينية إلى الاهتمام العالمي، وتراجع التطبيع، وتعمق مأزق إسرائيل الداخلي والخارجي. أما العوامل الأكثر تأثيرًا فهي ازدياد

تعمق الانقسام الفلسطيني، وغياب رؤية واضحة سياسيًا حول اليوم التالي من قبل حركتي فتح وحماس.

- العوامل الأكثر تأثيرًا سلبيًا في البعد الاقتصادي، هي قيود الاحتلال الاقتصادية، وتراجع الدعم المالي الدولي بسبب الأزمات الدولية وتراجع دخل السلطة الفلسطينية. أما الجوانب التي تأثرت سلبيًا بشكل كبير نتيجة العدوان على قطاع غزة، فهي تنامي البطالة والفقر المدقع، الذي ارتفع في قطاع غزة إلى نسب غير مسبوقة.

- قد يكون للبعد الاجتماعي آثاره السلبية طويلة المدى، مثل الهجرة الداخلية والخارجية، والارتفاع الكبير في أعداد الأيتام والأرامل والمعاقين والجرحى، وإضعاف النسيج الاجتماعي.

- على الصعيد البيئي، ستكون هناك آثار قصيرة المدى وطويلة المدى. وفي الحالتين هناك آثار بيئية شديدة التأثير، مثل انتشار الأمراض والتلوث في المياه والتربة وانتشار القوارض، حيث قدر باحثون أن 99% من أصل 281 ألف طن متري من ثاني أكسيد الكربون التي بعثت خلال الشهرين الأولين للحرب، جاءت نتيجة العمليات التي نفذتها الطائرات والدبابات، إضافة إلى الانبعاثات الناتجة من تفجير القنابل والأسلحة المدفعية والصواريخ. وعادلت الكلفة المناخية، خلال تلك الفترة، حرق ما لا يقل عن 150 ألف طن من الفحم وفق تقرير لموقع إنديبننت عربية.

من المهم أن تدرس بشكل وافٍ عوامل الحرب على غزة وآثارها، حتى تتوفر رؤية شاملة ومتكاملة لليوم التالي للحرب، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ما يأتي:

- مراعاة التعقيد؛ أي تفادي الإفراط في التبسيط والتجريد للظواهر المدروسة، لأن الدراسات الاستشرافية تتطلب التعمق في فهم ما يزخر به الواقع من علاقات وتشابكات، وهو ما يتطلب النظر إلى الظاهرة المركبة في مجملها من خلال منهج عابر للتخصصات. وفي حالة حرب الإبادة على غزة تتشابك العوامل المحلية مع عوامل إقليمية وإسرائيلية ودولية.
- القراءة الجيدة للمؤشرات المستنتجة في هذا التقرير، وما العوامل التي تؤثر في المؤشرات، وكيف سيكون سلوك هذه المؤشرات. مثلاً، إذا بقيت حركة حماس القوة المسيطرة على قطاع غزة، هل ستكون قادرة على الإيفاء بالاحتياجات الاجتماعية التي سيعتمد عليها الاستقرار من عدمه، أو في حال تدخل قوة أجنبية، أو رجوع السلطة الفلسطينية إلى غزة؟
- المزج بين الأساليب الكيفية والكمية، وهذا يتطلب العمل والتفكير الجماعي، وخاصة من الفريق البحثي نفسه، مع إشراك أصحاب توجهات سياسية مختلفة وخلفيات اجتماعية متنوعة في صياغة السيناريوهات.

السيناريوهات المحتملة

يستعرض هذا الجزء ستة سيناريوهات رئيسية، في الوقت الذي يمكن استعراض عدد آخر منها لليوم التالي للعدوان الإسرائيلي، مثل سيطرة العشائر والعائلات الكبيرة، وقيام مجموعات مسلحة متعددة. ولكن لم تُبرز في هذا التقرير لضعف فرص حدوثهما، حيث تم القضاء على احتمال تولي عشائر السيطرة على مناطق في قطاع غزة من قبل حركة حماس، بينما الجيش الإسرائيلي لا يريد أن يغرق قطاع غزة في حالة فوضى وصراعات داخلية خارجة عن نطاق السيطرة بالقرب من حدودها؛ ما قد يؤدي إلى بروز تنظيمات متطرفة ستكون أكثر خطورة من الفصائل الفلسطينية القائمة.

السيناريو الأول: إعادة الحكم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة أو أجزاء منه

يقضي هذا السيناريو بإعادة الحكومة الإسرائيلية احتلالها لقطاع غزة أو أجزاء منه، والتزامها بإدارة شؤونه من قبل الإدارة العسكرية، أو إعادة إنشاء "الإدارة المدنية" التي كانت قبل العام 1994 في قطاع غزة.

على الرغم من أن تكلفة هذا الخيار بالغة على المستويات العسكرية والبشرية والاقتصادية، فإن هذا السيناريو يعني تحمل إسرائيل مسؤولية تقديم الخدمات وإعادة الإعمار باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال، وفي الوقت ذاته استمرار المقاومة المسلحة والشعبية بأشكالها المختلفة في مواجهة قوات الاحتلال.

ومع أن قوات جيش الاحتلال تتواجد داخل قطاع غزة، فإن احتمالية تحقق هذا السيناريو من حيث إعادة الحكم العسكري تبدو ضعيفة، على الرغم من الترويج له من قبل المكونات الأكثر تطرفاً في حكومة نتنياهو، وخاصة الوزيرين بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، اللذين يطالبان باستكمال التدمير الشامل للقطاع وتهجير سكانه وإعادة إنشاء المستوطنات. ويعارض هذا السيناريو المؤسستان العسكرية والأمنية، إضافة إلى معارضة يوأف غالانت، وزير الحرب، الذي عبر عن موقفه بشكل معلن.

كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية عن وثيقة أعدت بناء على طلب من وزارة الأمن الإسرائيلية بشأن الخيارات البديلة لحكم حركة حماس، وتضمنت تقديرات للتكلفة التي ستتكبدها إسرائيل جراء إعادة الحكم العسكري إلى قطاع غزة في اليوم التالي للحرب، حيث تصل إلى نحو 20 مليار شيكل (أي ما يعادل 5.5 مليار دولار) سنوياً، على صعيد عمليات التشغيل والإدارة فقط، وستكون هناك تكلفة إضافية لإعادة إعمار قطاع غزة المدمر بشكل شبه كلي، سواء على صعيد البنية التحتية والطرق، أو المستشفيات والمدارس ... إلخ.

كما قدرت الوثيقة أن الحكم العسكري يحتاج إلى بقاء خمس فرق من الجيش الإسرائيلي في القطاع، أربع هجومية وواحدة دفاعية، وهو ما يتطلب من إسرائيل تقليص عدد قواتها على الجبهة الشمالية وفي الضفة الغربية⁷.

من جهة أخرى، هناك إجماع عربي على رفض هذا السيناريو، كما أن المجتمع الدولي عمومًا لا يرغب في عودة الاحتلال إلى القطاع وحكم أكثر من مليوني فلسطيني تحت الحكم العسكري؛ فنصائح الرئيس الأميركي لمجلس الحرب الإسرائيلي بعدم احتلال القطاع تأتي بعد تجربة الولايات الأميركية المتحدة في أفغانستان، حيث لم تتمكن من تدمير أو تقويض حركة طالبان، بل عادت وسلمت الحكم لها بعد عشرين عامًا على الاحتلال، وبعد تدمير مقدرات أفغانستان، وخسائر مرتفعة بأرواح الأميركيين وأموال دافعي الضرائب فيها.

كما أن الفلسطينيين بطبيعة الحال يرفضون هذا السيناريو، وسوف يتصدون له بمختلف الأشكال، حيث أشارت نتائج استطلاع للرأي العام أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية⁸ في آذار/ مارس 2024 إلى أن 1% فقط من المواطنين الفلسطينيين يرغبون في ذلك. وقد تكون إحدى مزايا هذا السيناريو تعزيز الخطاب الفلسطيني الذي يؤكد مشروعية المقاومة الفلسطينية للاحتلال في قطاع غزة بكافة الأشكال وفقًا للقانون الدولي.

العواقب بحسب ورشة المحاكاة

مواقف الأطراف الفلسطينية الفاعلة

أجمعت الأطراف الفلسطينية على رفض هذا السيناريو، وستتصرف في حال وقوعه على النحو الآتي:

⁷ وثيقة تكشف تكلفة إعادة الحكم العسكري الإسرائيلي إلى قطاع غزة، أمد للإعلام، 2024/5/17: <https://rb.gy/fuac9o>

⁸ انظر: نتائج استطلاع الرأي العام رقم 91 الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

<https://www.pcpsr.org/sites/default/files/Poll-91-Arabic-full%20text%20April%202024.pdf>

السلطة الفلسطينية/ الرئاسة

ترى السلطة الفلسطينية أن احتلال قطاع غزة تراجع كبير في عملية السلام، ويعيد الأمور إلى ما قبل العام 1994، وهو يتناقض مع جميع الجهود التي بذلت على مدار أكثر من ثلاثين عامًا، وأن ذلك ينسجم مع الأهداف الأيديولوجية لليمين المتطرف في إسرائيل وتمنياته. فهذا السيناريو مرفوض فلسطينيًا، كما أن هذا الرفض مدعوم عربيًا، حيث إن المباحثات في اللجنة السداسية العربية أو اللجنة المنبثقة عن القمة العربية الإسلامية تركز على ثلاث نقاط: أولًا، انسحاب الاحتلال من قطاع غزة. ثانيًا، السيطرة الفلسطينية على القطاع. ثالثًا، الإغاثة والإعمار. لذلك في حال أقدمت إسرائيل على هذا السيناريو فإن السلطة ستتشبث بالموقف العربي الرافض لاحتلال القطاع، وتعمل على زيادة عدد الدول المعترفة بالدولة الفلسطينية، وستواصل الحديث مع الإدارة الأميركية بهذا الشأن، خاصة أن الأميركيين وصلوا إلى قناعة بأنهم يريدون حلولا للصراع يقوم على خيار "حل الدولتين".

وفي الوقت الذي لن تذهب فيه السلطة الفلسطينية نحو سحب الاعتراف بإسرائيل، وتنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي، فإنها تؤمن بحق الشعب الفلسطيني بالدفاع عن نفسه⁹، وهي ستسعى إلى بناء علاقة وثيقة مع حركة حماس في إطار وحدة فلسطينية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وستواصل الجهود السياسية في أروقة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية لإدانة الاحتلال والضغط عليه للانسحاب من قطاع غزة وإطلاق عملية سياسية.

حركة حماس

حماس ترفض هذا السيناريو وستقاومه بكل قوة، وستقوم الحركة بإعادة ترتيب عملها في قطاع غزة في إطار مقاومة الاحتلال العسكري، بما ينسجم مع المقاومة الشعبية، وإعادة تصميم قوتها

⁹ الرئيس يوجه بتوفير الحماية لأبناء شعبنا ويؤكد حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، <https://www.wafa.ps/Pages/Details/79807> :2023/10/7

العسكرية بما يساعد على المقاومة المسلحة بمجموعات صغيرة، وتعتمد في ذلك على العمل السري وعلى عناصرها المسلحة المتبقية لملاحقة جنود الاحتلال ومقراته.

في المقابل، سيتم التحالف مع الفصائل الفلسطينية كافة، وخاصة التي لها أجنحة عسكرية لإعادة بناء المقاومة المسلحة في قطاع غزة، وتوفير الإمكانيات العسكرية لتلك الفصائل من المخزون المتبقي للسلاح لاستخدامه في المقاومة.

على المستوى السياسي، ستسعى الحركة إلى نجاح الوحدة الوطنية، وتخفيف التوترات مع السلطة في الضفة الغربية بإبداء مرونة في عدم المشاركة في حكومة وفاق وطني، ذات برنامج متفق عليه، على أن تكون مرجعيتها منظمة التحرير من جهة، والعمل على إعادة بناء منظمة التحرير والعمل على تطبيق قرارات المجلسين الوطني والمركزي من جهة أخرى، وكذلك العمل على دعم المسار الدبلوماسي.

حركة فتح

ستعمل حركة فتح على دعم توجه السلطة الفلسطينية في الحراك السياسي والدبلوماسي، التي تخوضه القيادة الفلسطينية في أروقة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية لإدانة الاحتلال، والضغط عليه للانسحاب من قطاع غزة، وإعادة مسيرة العملية السياسية، وستعمل على تطبيق قرارات المجلسين الوطني والمركزي.

وهي ستقوم بتفعيل استخدام أدوات النضال الفلسطيني اعتمادًا على المقاومة الشعبية والأشكال النضالية المختلفة، بما يتيح لها استخدام المقاومة المسلحة للمجموعات التي تنتمي إلى الحركة في قطاع غزة وفقًا للشرعية الدولية التي تكفل كل أشكال النضال. وفي هذا الإطار، ستقوم ببناء علاقة وثيقة مع حركة حماس في إطار وحدة فلسطينية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وبناء أطر شعبية لإعادة تنظيم المقاومة الشعبية في مواجهة مظاهر الاحتلال.

قوى اليسار

في إطار رفض هذا السيناريو ومقاومته، فإن قوى اليسار ستعمل على توفير كل إمكانياتها لتعزيز الوحدة الوطنية عبر الحوار الوطني للتوافق في المجال السياسي ووحدة العمل في الميدان، وتحديدًا في قطاع غزة، بناء على ما تحقق بعد السابع من أكتوبر لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي بحسب إمكانيات وظروف كل طرف من أطراف اليسار، بما في ذلك المقاومة المسلحة لمن لديه سلاح، وستعمل على إلغاء العلاقة الفلسطينية مع الجانب الأميركي باعتباره شريكًا للاحتلال.

المجتمع المدني

ستفرض منظمات المجتمع المدني أي تعامل مع إدارة مدنية يفرضها الاحتلال، وستواصل العمل في مجالات الإغاثة وتعزيز الصمود والملاحقة القانونية لإسرائيل، وستعمل على خلق بدائل في حال أقدم الاحتلال على إغلاق المؤسسات، أو تضيق الخناق على التمويل وذلك بإعادة تفعيل الحركة التطوعية للحفاظ على تماسك المجتمع وتعزيز صموده.

مواقف الأطراف الإسرائيلية الفاعلة

رئيس الحكومة الإسرائيلية

إعادة السيطرة العسكرية على قطاع غزة خيار مفضل بالنسبة إلى نتنياهو وفقًا للبناء الأيديولوجي له، وينسجم مع ما طرحه في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر أيلول / سبتمبر 2023، خاصة أنّ هناك اعتقادًا لدى جمهور في إسرائيل بأن فرض الحكم العسكري هو أحد الحلول المعقولة والمنطقية لتوفير الهدوء لسكان غلاف غزة.

الصهيونية الدينية

لا يوجد بديل بالنسبة إلى الصهيونية الدينية عن حكم قطاع غزة بشكل مباشر. أي بديل آخر يتعلق بعودة السلطة الفلسطينية أو جهات فلسطينية غيرها إلى حكم غزة يعني العودة إلى أخطاء الماضي، وسط الخشية من تكرار ما حدث في السابع من أكتوبر. وحتى لا يتكرر ذلك، تعمل الصهيونية الدينية على السيطرة بشكل كامل على قطاع غزة، والسيطرة في جزء منها إصلاح لخطأ تاريخي تمثل في اتفاق أوسلو ومن ثم الانسحاب من قطاع غزة في العام 2005.

ترى الصهيونية الدينية أن شارون أخطأ وارتكب جريمة بانسحابه من قطاع غزة، لأن كل منطقة انسحبت إسرائيل منها تلقت منها صواريخ، وظهرت فيها قوى تحارب إسرائيل. فقد انسحبت إسرائيل من لبنان؛ لكن حزب الله الآن على الحدود، ويشكل تهديدًا وجوديًا لإسرائيل. وانسحبت من غزة؛ لكن حماس نفذت 7 أكتوبر، لذلك يجب أن تسيطر إسرائيل بنفسها عسكريًا حتى تضمن حمايتها.

وإضافة للسيطرة على قطاع غزة، يجب ألا يتم أي انسحاب في الضفة، بل العودة إلى الأماكن التي انسحبت إسرائيل منها، والاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة هو فقط الذي يضمن الأمن للإسرائيليين، فالمستوطنات هي التي خلقت خط دفاع أول في الأمن الإسرائيلي. وهناك حل للتعامل مع الفلسطينيين من خلال وضع "خطة الحسم" التي طرحها سموتريتش.

بيني غانتس

دخل غانتس الحكومة بوصفه صمام أمان لها في اتخاذ قرارات تعيد الأسرى وتحافظ على علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة، ولضمان أن القرارات التي اتخذت على الأرض تخدم الأهداف التي وضعت للحرب، وكذلك حتى لا ينزلق تننياهو خلف اليمين لمشاريع تورط إسرائيل لزمّن طويل في غزة، وتخرب العلاقة مع مصر. ويضاف إلى ذلك خشية غانتس من تضييع فرصة سلام إقليمي، وتطبيع مع الدول العربية.

ويرى غانتس أن السلطة الآن غير مؤهلة لاستلام غزة، ولا قدرة على ذلك، مع أهمية تأهيل السلطة بالتعاون مع الولايات المتحدة وحلفاء إسرائيل الإقليميين والدوليين.

ويعارض غانتس الحكم العسكري لقطاع غزة، لكنه مع بقاء سيطرة عسكرية على القطاع، مع تولى جهة فلسطينية تؤمن بالسلام وتمنع الإرهاب لمتابعة شؤون السكان وتوزيع المساعدات والإعمار، وهذا الوضع الوحيد الذي يمكن أن يقضي على حماس.

يائير لابيد

يعتقد لابيد أن أي مقدمة لأي حل سياسي لمسألة قطاع غزة، يجب أن تبدأ أولاً بإطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين أو إجراء عملية تبادل، والأمر الثاني يجب الذهاب إلى انتخابات من أجل تحقيق الإنجازات التي ذهبت إسرائيل لتحقيقها من وراء الحرب على قطاع غزة، وكذلك فإن تحقيق الأهداف الإسرائيلية المتعلقة بعدم سيطرة "حماس" على الحكم وسيطرة إسرائيل أمنياً على قطاع غزة لا يمكن أن تتحقق إلا بحل سياسي.

ويرى لابيد أن الحكم العسكري غير مناسب لقطاع غزة، وأن أفضل الحلول هي ما تقدمه الولايات المتحدة، خاصة أنها لا تتطرق إلى إقامة دولة فلسطينية على الأقل في الوقت الحاضر، وأن مشاركة السلطة الفلسطينية في إدارة قطاع غزة أفضل بكثير من البقاء في قطاع غزة.

مواقف الدول العربية الفاعلة في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

مصر

ترفض مصر أي احتلال أو وجود عسكري إسرائيلي دائم في قطاع غزة، ومنذ العام 2005 تعاملت القاهرة فيما يخص القطاع مع الفلسطينيين فقط بعيداً عن أي وجود عسكري إسرائيلي،

وموقفها يستند إلى الشرعية الدولية ومستمد من المواقف العربية المتفقة. لذا، لن تقبل مصر بهذا الواقع، وستبذل كل جهودها لمنعها، سياسيًا ودبلوماسيًا، إضافة إلى العمل عربيًا لصياغة موقف موحد ضد الاحتلال، ودوليًا لرفض وجود حكم عسكري إسرائيلي في قطاع غزة.

وسيكون لهذا الأمر تأثير كبير على علاقة مصر بإسرائيل، لا سيما أن اتفاقية كامب ديفيد وملحقاتها تنص صراحة على ترتيب الأمور فيما يتعلق بمحور صلاح الدين. ولذلك، ترفض مصر وجود الاحتلال في رفح وعلى المحور، وقد رفضت فتح معبر رفح طالما هناك جندي إسرائيلي في محور صلاح الدين أو معبر رفح.

تؤمن مصر أن الشعب الفلسطيني قادر على الدفاع عن أرضه ونفسه ومواجهة الاحتلال ومقاومته، وهذا حق مشروع له كفلته القوانين الدولية، ولكن لا يعني ذلك أن مصر قد تدعم المقاومة العسكرية في حال احتلال إسرائيل لقطاع غزة.

الأردن

موقف الأردن ثابت وواضح بضرورة حل الصراع العربي الإسرائيلي من خلال تلبية طموح الشعب الفلسطيني وتطلعاته، وأبرزها حقه في التحرر من الاحتلال وإقامة دولته المستقلة القابلة للحياة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، استنادًا إلى قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي ومبادرة السلام العربية، مع الحفاظ على وحدة وسلامة جميع الأراضي الفلسطينية، وأن إنهاء الاحتلال هو أساس حل الدولتين.

وتعد عودة الحكم العسكري الإسرائيلي إلى قطاع غزة أو مناطق منه فكرة مرفوضة وتراجعا عن الانسحاب أحادي الجانب في العام 2005، ويمكن أن تؤثر على اتفاقية وادي عربة.

السعودية

ترفض المملكة عودة الحكم العسكري الإسرائيلي إلى قطاع غزة، حيث سيكون مهددًا للاستقرار والأمن في المنطقة، ويزيد من التوترات، وسيعقد من إمكانية التوصل إلى أية تفاهات في المرحلة المقبلة تفضي إلى إعادة الهدوء والاستقرار.

في حال حدوث هذا الأمر، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تعطيل مسار التطبيع. ومن ناحية أخرى، ستدعم المملكة الجهود الدبلوماسية في المؤسسات الدولية الساعية إلى إجبار إسرائيل على الانسحاب من قطاع غزة. ولكن الرياض لن يكون لها أي دور على الأرض في مواجهة هذا السيناريو، من باب النأي بالنفس من التورط في أي صراع جديد في المنطقة لا يخدم مصالحها.

مواقف الدول الإقليمية والعالمية الفاعلة في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

إيران

ستواصل إيران دعم قوى المقاومة في حال عودة الحكم العسكري إلى قطاع غزة، وهو موقف مبدئي ينسجم مع الموقف من القضية الفلسطينية. وإيران ملتزمة بدعم المقاومة الفلسطينية بغض النظر عن عقيدتها، وتقديم الدعم لأي قوة قد تواجه هذا الاحتلال. وهذا هو دور الحرس الثوري وفيلق القدس ومحور المقاومة.

الولايات المتحدة الأمريكية

ستدعم الولايات المتحدة جهود حماية أمن إسرائيل، والحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط، والتأكيد على أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها ضد الأخطار، لمنع التهديد لوجود الدولة الديمقراطية في الشرق الأوسط.

وواشنطن لا تريد تأجيج الصراع في المنطقة، وهي تسعى إلى دعم المفاوضات والسلام، وحماية المدنيين في قطاع غزة، لذلك فإن عودة الحكم العسكري الإسرائيلي تعد خطوة إلى الوراء، وقد تزيد من عدم الاستقلال في المنطقة، وقد تتعارض مع الحلول التي تدعمها أميركا، بما في ذلك حل الدولتين. وستركز واشنطن كذلك على تحسين الأوضاع الإنسانية وضممان وصول المساعدات الإنسانية إلى الفلسطينيين في قطاع غزة، ودعم الحلول والتدابير التي تتفق مع القانون الإنساني الدولي.

أوروبا - ألمانيا

الموقف الأوروبي - الألماني ينسجم مع الموقف الذي أعلنه جوزيب، مسؤول السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، في فترة مبكرة بعد اندلاع الأحداث في قطاع غزة، وهذا الموقف تم تأكيده في قمة الدول الصناعية في طوكيو، وكذلك في البيانات المختلفة. ولتأكيد هذا الموقف هناك خمسة مبادئ أساسية، وهي: أولاً، يجب ألا تشكل غزة تهديدًا لأمن إسرائيل في المستقبل. ثانيًا، لا تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة. ثالثًا: لا لاحتلال غزة. رابعًا: لا لتقليص مساحة غزة. خامسًا، لا يمكن أن تكون هناك أي ترتيبات لمرحلة ما بعد الحرب من دون مشاركة الفلسطينيين وممثليهم الشرعيين.

وفيما يتعلق بإعادة احتلال غزة، فإن أي ترتيبات ما بعد الحرب يجب أن تكون مرتبطة بالقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والاتفاقيات الموقعة وقرارات الشرعية الدولية، مع الإشارة إلى استمرار الاتحاد الأوروبي في تقديم المساعدات الإنسانية والقضايا القنصلية، ودعم الأونروا والوكالات الإنسانية الأخرى.

السيناريو الثاني: تشكيل حكومة/ إدارة محلية من شخصيات محلية مع وجود حاكم عسكري/ إداري إسرائيلي

يقضي هذا السيناريو بقبول بعض الشخصيات في قطاع غزة تولى إدارة الحكم بعد احتلال القطاع أو جزء منه، بينما يتولى ضابط في جيش الاحتلال توجيه هذه الحكومة، حيث يستعيد هذا السيناريو المحاولات الإسرائيلية القديمة المتعلقة بروابط القرى بداية سنوات الثمانينيات من القرن الماضي، أو نموذج جيش لحد الذي أنشئ في الجنوب اللبناني.

من حيث الجوهر لا يختلف هذا السيناريو عن السيناريو الأول، إلا من زاوية محاولة الإيحاء بأن لدى إسرائيل خطة لليوم التالي لا تقوم على فرض الحكم العسكري المباشر، بل من خلال وكلاء محليين للاحتلال.

وقد جاء خطاب نتنياهو أمام الكونغرس الأميركي يوم 24 تموز/ يوليو 2024، ليكشف عن ملامح تصوره القريب من هذا السيناريو لما يعرف باليوم التالي، والقائم على فرض الحكم العسكري في قطاع غزة، مع تشكيل إدارة فلسطينية محلية متعاونة مع الاحتلال، بعد استسلام المقاومة ونزع سلاحها. وعلى الرغم من الانتقادات الإسرائيلية الموجهة إلى نتياهو على خلفية الادعاء بعدم امتلاكه خطة لليوم التالي للحرب، فإن بعض المصادر الإسرائيلية تشير إلى تصورات غير معلنة يجري بحثها في دوائر مغلقة مقربة منه.

ومن هذه التصورات، ما كشف عنه الكاتب الإسرائيلي بن كسبيت في صحيفة "جيروزاليم بوست" بشأن ما أسماه "خطة سرية" غير رسمية وضعتها شخصيات مقربة من نتياهو، مثل وزير الشؤون الإستراتيجية رون ديرمر، وعرضت على شخصيات رسمية أميركية، وتهدف في مرحلتها الأولى إلى إنشاء حكومة عسكرية شاملة في قطاع غزة، للإشراف على المساعدات الإنسانية وتحمل المسؤولية عن السكان المدنيين خلال فترة انتقالية تتراوح بين 2-4 سنوات.

وفي المرحلة الثانية، سيتم تشكيل تحالف عربي دولي يضم السعودية ومصر والمغرب والإمارات والبحرين وغيرها، كجزء من اتفاق تطبيع إقليمي أوسع، يدعم إنشاء سلطة فلسطينية "جديدة"، يتم توريث الحكم لها من الإدارة العسكرية الإسرائيلية، وتتشكل من فلسطينيين لا تربطهم علاقة بحركة حماس أو رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، بينما تحتفظ إسرائيل بالحق في تنفيذ "عمليات أمنية" في غزة، على غرار عملياتها في الضفة الغربية.

أما المرحلة اللاحقة، فهي مشروطة باستقرار الأوضاع في قطاع غزة ونجاح الكيان الفلسطيني الجديد، وتتطلب إجراء ما تسميه الخطة "إصلاحات واسعة النطاق" في عمل السلطة الفلسطينية في المناطق التي تديرها في الضفة، بما يشمل محتوى برامج ومناهج التعليم، ومواجهة "الإرهاب". وإذا سارت هذه المرحلة بسلاسة، سوف تعترف إسرائيل بـ "دولة فلسطينية محددة" داخل مناطق السلطة الفلسطينية، وتنتظر في نقل مساحات من الأراضي الفائضة عن حاجات التوسع الاستيطاني إلى تلك "الدولة"¹⁰.

لا تختلف مواقف الأطراف العربية والدولية تجاه هذا السيناريو جوهريًا عن السيناريو السابق. وعلى المستوى الفلسطيني، سوف يعزز ذلك الموقف الفلسطيني بشأن مشروع المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، في ظل استمرار وجود سلطات الاحتلال وتوليها المسؤولية القانونية والأمنية في القطاع أو أجزاء منه. وهو سيناريو شبيه بالتصور الذي اقترحه غالانت بشأن إنشاء ما أطلق عليه "الجزر الإنسانية" التي يعود إليها جزء من سكانها "غير المعادين" لإسرائيل، وسيتم إدارة كل منها محليًا تحت حماية قوات الاحتلال.

لكن تطبيق هذا السيناريو يحتاج إلى قبول من بعض الشخصيات الفلسطينية، للعمل تحت إمرة الاحتلال الإسرائيلي، وهو احتمال ضعيف أو ضعيف جدًا، حيث تشير التجربة الفلسطينية مع روابط القرى إلى رفض شعبي واسع لوجود هكذا إدارة.

¹⁰ بن كسبيت، الكشف عن مناورة نتياهو الإستراتيجية لمستقبل غزة، جيزوراليم بوست، 2024/1/31:

<https://www.jpost.com/israel-hamas-war/article-784451>

كما أن الفلسطينيين عمومًا لا يقبلون هذا السيناريو، حيث أشارت نتائج استطلاع الرأي العام الذي أجره المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية¹¹ في آذار/ مارس 2024 أن 1% فقط من المواطنين الفلسطينيين يرغبون في ذلك.

العواقب بحسب ورشة المحاكاة

مواقف الأطراف الفلسطينية الفاعلة

أجمعت الأطراف الفلسطينية على رفض هذا السيناريو؛ كونه يتساقق مع مخططات الاحتلال، وسوف تتصرف في حال وقوعه على النحو الآتي:

السلطة الفلسطينية/ الرئاسة:

ينطلق موقف السلطة من منطلقين اثنين: الأول أن السلطة الفلسطينية ترفض الاحتلال العسكري لقطاع غزة بشكل مباشر أو غير مباشر، وهو موقف ثابت يقضي بانسحاب الاحتلال من القطاع بشكل كامل، وأن أي طرف أو شخص يتعامل مع هذا السيناريو يعد منفذًا لسياسات الاحتلال ومعمّمًا للفرقة بين الفلسطينيين، وهي تجربة فشلت عبر الزمن ويلفظها الشعب الفلسطيني عبر مقاومته لها ومقاطعة الأشخاص الذين يمكن أن يتعاونوا مع الاحتلال الإسرائيلي، مع وجوب تعزيز الوحدة الوطنية بين الفصائل في قطاع غزة بشكل خاص. وفي الوقت ذاته، ستواصل منظمة التحرير سعيها في أروقة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لعزل إسرائيل وملاحقتها في المحاكم الدولية.

¹¹ انظر: نتائج استطلاع الرأي العام رقم 91، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، آذار/ مارس 2024:

<https://www.pcpsr.org/sites/default/files/Poll-91-Arabic-full%20text%20April%202024.pdf>

أما المنطلق الآخر فيتعلق برعاية المواطنين الفلسطينيين ودعمهم، حيث ستستمر حكومة السلطة في تقديم المساعدات ودفع الرواتب لمواطني قطاع غزة، وستبتكر حلولاً في مجالي الصحة والتعليم وغيرهما.

حركة حماس

ستقوم حركة حماس بإعادة ترتيب عملها في قطاع غزة في إطار مقاومة الاحتلال العسكري، بما ينسجم مع المقاومة الشعبية مع إعادة تصميم قوتها العسكرية، وتعتمد في ذلك على العمل السري وعلى عناصرها المسلحة المتبقية لملاحقة قوات الاحتلال والمتعاونين المحليين معها. كما أن المواطنين الفلسطينيين سيعارضون وجود حكومة أو إدارات محلية تابعة للاحتلال، خاصة أن أغلبية واسعة من الجمهور الفلسطيني ترفض الاحتلال. وفي الوقت ذاته، لن تعترض الحركة على إدخال المساعدات حتى عبر هذه الحكومة المحلية، لكن من دون إعطاء الشرعية لها، في إطار التخفيف عن المواطنين وتعزيز صمودهم.

في المقابل، سيتم التحالف مع الفصائل الفلسطينية كافة لاستهداف قوات الاحتلال وعملائها.

حركة فتح

لا يمكن لحركة فتح القبول بهذا السيناريو، حيث ستعمل على دعم توجه القيادة الفلسطينية في أروقة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية لإدانة الاحتلال، والضغط عليه للانسحاب من قطاع غزة، وإعادة مسيرة العملية السياسية، وستعمل على تطبيق قرارات المجلسين الوطني والمركزي.

كما ستستخدم الحركة أدوات النضال الفلسطيني اعتماداً على المقاومة الشعبية والأشكال النضالية المختلفة بما يتيح لها استخدام المقاومة المسلحة للمجموعات التي تنتمي إلى الحركة في قطاع غزة، وفقاً للشرعية الدولية التي تكفل كل أشكال النضال لاستهداف الجهات المحلية التي تعاونت مع الاحتلال الإسرائيلي. وفي هذا الإطار، ستتخذ خطوات متقدمة في مجال الوحدة الوطنية مع حركة حماس لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وبناء أطر شعبية لإعادة تنظيم المقاومة الشعبية في مواجهة مظاهر الاحتلال، بما فيها الحكومة المحلية التابعة له.

قوى اليسار

في إطار رفض هذا السيناريو ومقاومته، فإن قوى اليسار ستعمل بكل إمكانياتها لإتاحة الفرصة لاستعادة الوحدة الوطنية، عبر الحوار الوطني للتوافق في المجال السياسي ووحدة العمل في الميدان، تحديداً بقطاع غزة، بناء على ما تحقق بعد السابع من أكتوبر لمواجهة الاحتلال. وكذلك اللجوء إلى تفعيل تجربة العام 1976 من خلال مواجهة مخططات الحكم العسكري بقيادة وطنية للبلديات بوصفها إطاراً شعبياً لقيادة العمل الوطني.

المجتمع المدني

سترفض منظمات المجتمع المدني التعامل مع حكومة محلية تابعة للحكم العسكري الإسرائيلي، وستواصل العمل في مجالات الإغاثة وتعزيز الصمود والملاحقة القانونية لإسرائيل، وستعمل على خلق بدائل في حال أقدم الاحتلال على إغلاق المؤسسات أو تضيق الخناق على التمويل، وذلك بإعادة تفعيل الحركة التطوعية للحفاظ على تماسك المجتمع وتعزيز صموده.

مواقف الأطراف الإسرائيلية الفاعلة

رئيس الحكومة الإسرائيلية

يرى نتنياهو أنه لا يوجد طرف فلسطيني متعاون، لكنه يوافق على أن تكون هناك حكومة محلية تتعاون بشكل أو بآخر مع الحكم العسكري الإسرائيلي؛ حكومة مكونة من مواطنين من ذوي الخبرة الإدارية وغير المسيسين. وعلى السلطة المحلية أن تكون مستعدة لتسليم النشاطات العسكرية للجيش الإسرائيلي في قطاع غزة، وأن يكون القطاع خاليًا من السلاح. كما عليها أن تعمل على تغيير المناهج التعليمية وتجاهل الرواية التاريخية الفلسطينية، والتركيز على العامل الاقتصادي والتنموي، إضافة إلى تصفية العوامل المتطرفة في المجتمع الفلسطيني وإخراجهم حتى من الوظائف العامة، وهذا الأمر غير ممكن إلا بمساعدة من الدول العربية، فضلًا عن أن هذه الحكومة المحلية يجب أن تتعاون مع المنظمات الدولية بديلًا للأونروا.

ولا يعارض نتياهو أن تدير هذه الحكومة المعابر، بصورة مشتركة بين الموظفين المحليين ومصر والولايات المتحدة. أما الأسلحة التي تملكها فهي أسلحة خفيفة مهمتها المحافظة على الأمن العام فقط. أما فيما يتعلق بإعمار قطاع غزة التي ستقوم به الحكومة المحلية، فيجب أن يتم من قبل الدول العربية الموافقة على تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

الصهيونية الدينية

ترى الصهيونية الدينية أن الحديث عن حكومة محلية سابق لأوانه، فيجب أولًا القضاء على المقاومة واستعادة الأسرى، مع الإشارة إلى أنهم غير مجبرين على تولى أمور الصحة والخدمات في القطاع، فلا تمنع من أن تقوم جهة محلية فلسطينية بذلك، بشرط ألا تكون مرتبطة بأي عنوان سياسي، ويكون الأمن بيد إسرائيل وحدها. وأي حكم في القطاع يجب أن يحارب سلاح المقاومة. لذلك، تعتقد أنه بعد القضاء على حماس وحكمها من الممكن الحديث عن أي صيغة

لإدارة حياة السكان، مع تسهيل السفر وتشجيعهم على الهجرة، لأن هناك دول كثيرة في العالم ترحب بالفلسطينيين.

بيني غانتس

لا يريد غانتس حماس ولا عباس، ولا يريد تجربة السلطة الفاشلة في الضفة، ولا بقاء حكم حماس، ولا الحكم العسكري في غزة كذلك.

البديل هو العمل مع الحلفاء الدوليين بقيادة الولايات المتحدة من أجل اعتماد قيادة فلسطينية محلية بإشراف ودعم محلي لتتولى إدارة قطاع غزة، مع سيطرة أمنية إسرائيلية على القطاع، كمرحلة أولى، ومن ثم يمكن الحديث عن صيغة حكم كاملة، ولكن بعد سنوات وليس الآن. ويجب أن يكون أي حكم في غزة فلسطينيًا محليًا، ولكن بالشراكة مع مصر والإمارات والسعودية والدول الحليفة لإسرائيل، مع إبداء الاستعداد للعمل مع أوروبا للإشراف على معبر رفح.

يائير لابيد

يؤيد أن يكون هناك حكم محلي في قطاع غزة كونه يعفي إسرائيل من تبعاته السياسية والاقتصادية، على أن تستجيب الإدارة المحلية لكل المطالب الأمنية والسياسية لإسرائيل، وتكون مستعدة للتعاون مع الولايات المتحدة والدول العربية المعتدلة من أجل إعادة بناء قطاع غزة، ولكي تكون الحكومة المحلية جسرًا لتطبيع العلاقات مع الدول العربية.

الحكومة المحلية وفق لابيد مكسب لإسرائيل، خاصة أن لها امتدادات تتعلق بالإعمار، وإقامة العلاقات مع إسرائيل، وإقامة تحالفات عسكرية في المنطقة، إضافة إلى أنها تلبى مطلب واشنطن.

مواقف الدول العربية الفاعلة في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

مصر

تتعامل مصر مع الشرعية الفلسطينية والجهات الرسمية الفلسطينية، ولا تتعامل مع أي جهة تابعة للاحتلال، ولن تتعامل إلا مع السلطة الشرعية أو جسم متوافق عليه فلسطينيًا.

وفي حال حصول أمر كهذا، فإن مصر ستضيق على الإدارة المحلية فيما يتعلق بالمعابر بما يراعي المصالح الأمنية لمصر، ولن تمنحها أي فرصة للحكم، وستظل تدعم توجه السلطة الفلسطينية الشرعية أو ما ينتج عن تفاهات الفصائل. ولا يمكن لمصر أن تتنازل عن معبر رفح ولا ترضى باستبداله بأية معابر أخرى أو رصيف عائم، لأن مصر لها مصالح أمنية وسياسية في قطاع غزة.

وفي هذا السيناريو، يمكن أن تتعامل مصر مع الاحتياجات الإنسانية لأهالي القطاع مثل التعليم والسفر وما إلى ذلك، ضمن تجربتها في التعامل مع القطاع على مر التاريخ.

الأردن

ترفض المملكة الأردنية وجود أي شكل من أشكال الحكم التابع للاحتلال، وتؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما في ذلك اختيار جهة الحكم وشكله في قطاع غزة. وفي حال حدوث أمر كهذا، يمكن للمملكة أن تتخذ خطوات لفرض بعض العقوبات السياسية والاقتصادية على الشخصيات المشاركة في هذه الحكومة المحلية لردعها، لأن دورها غير وطني وبعيدًا عن الشرعية الفلسطينية والتوافق الوطني.

السعودية

ترفض المملكة أن يكون البديل في قطاع غزة وجود حكومة محلية تابعة للاحتلال، لا سيما أن الطروحات الإسرائيلية التي تنادي بهذا البديل تميل إلى الزج باسم المملكة في بعض الجوانب،

مثل حصول هذه الجهة على دعم وحاضنة عربية وإرسال قوات عربية، بما فيها سعودية، فضلًا عن مطالبة المملكة وغيرها من الشركاء تحمل الأعباء المالية. ولكن هذا الأمر يتعارض مع مصالح المملكة وتوجهاتها السياسية، ولن يؤدي إلى تحقيق الاستقرار.

في حالة تحقق هذا السيناريو، لن تساهم الرياض في تقويضه لأن لها مصلحة في إنهاء حكم حماس في قطاع غزة وإيقاف الحرب، ولكن لن تساهم بشكل مباشر في دعم تلك الحكومة المحلية من دون غطاء شرعي فلسطيني لها.

مواقف الدول الإقليمية والعالمية الفاعلة في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

إيران

ترى إيران أن هذا السيناريو يتعارض مع الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، وستدعم المقاومة في مواجهة هذا السيناريو بكل الوسائل ماليًا وعسكريًا. وستنظر إلى الإدارة المحلية بوصفها حكومة عميلة للاحتلال وتخدم سياستها.

الولايات المتحدة الأمريكية

أعربت واشنطن عن مخاوفها بشأن تشكيل حكومة محلية في غزة تحت الحكم الإسرائيلي، والموقف الأمريكي يقترب من ضرورة وجود خطة واضحة ومستدامة لتجنب صراع على السلطة قد يؤدي إلى مزيد من الفوضى وزعزعة الاستقرار.

لا تدعم واشنطن الاحتلال العسكري الإسرائيلي ولا حكم حماس، وتشجع مشاركة الكيانات الفلسطينية في الحكم، وتفضل إنشاء سلطة فلسطينية متجددة لتقوم بدور مهم. وتدعو إدارة بايدن إلى خطة تتضمن تعاونًا دوليًا كبيرًا يهدف إلى تحقيق التوازن بين احتياجات إسرائيل

الأمنية، والاحتياجات الإنسانية، واحتياجات الحكم في غزة. ويعد هذا النهج جزءًا من إستراتيجية أوسع لضمان الاستقرار الإقليمي ودعم الحل طويل الأمد، الذي قد يؤدي إلى حل الدولتين، على الرغم من الواقع السياسي على الأرض.

أوروبا - ألمانيا

تؤمن بأن الحل المثالي المستدام هو حل الدولتين، الذي يمثل النموذج المثالي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث تكون هناك القدرة على العيش بشكل مستقل وأمن وكرامة. وفي ظل تحقق مثل هذا السيناريو، فلا بد من حل شامل ومقبول لدى الأطراف، بما في ذلك السلطة الفلسطينية، إذ إن موقف أوروبا من هذا التشكيل لم يتبلور بعد.

كما ستعمل أوروبا على تلبية الاحتياجات الإنسانية، وتؤمن بضرورة توفير الأسس التي يمكن لأي إدارة مستقبلية في غزة أن تعتمد عليها، وفي مقدمتها القبول الشعبي والغطاء الشرعي، حيث تظل السلطة الفلسطينية الشريك الرسمي الذي يجب التعامل معه.

السيناريو الثالث: إدارة خارجية أو دولية لقطاع غزة

قد يتضمن هذا السيناريو مسارات فرعية بحسب التصورات المتداولة المتباينة لشكل إدارة قطاع غزة، سواء من خلال قوة عربية بإشراف الولايات المتحدة، أو قوة عربية - دولية، وكذلك من حيث طبيعة علاقة السلطة الفلسطينية التي ترفض حكومة تتيهاهو أي دور لها، في حين تتراوح تصورات أخرى ما بين إعطاء دور لسلطة "متجددة" في إدارة القطاع، أو تشكيل إدارة محلية تنسق مع السلطة، أو إرجاء تمكين السلطة من إدارة القطاع إلى ما بعد فترة انتقالية قد تمتد من ثلاث إلى خمس سنوات، وتكون فيها صلاحيات الإدارة والأمن منوطة بأطراف عربية ودولية.

وتقدم مراكز تفكير وشخصيات مقربة من مسؤولي الإدارة الأميركية توصيات سياساتية لليوم التالي في قطاع غزة، وكذلك في الضفة الغربية، يدور معظمها في فلك فرض الوصاية الخارجية على الشعب الفلسطيني بعد القضاء على المقاومة وإعادة تشكيل السلطة الفلسطينية على مقاس المطالب الإسرائيلية. وبعض هذه المراكز طرحت تصورات لليوم التالي بشكل مبكر في الشهر الأول للحرب، كما هو حال معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، الذي نشر تقريرًا بعد 10 أيام فقط من عملية "طوفان الأقصى" بشأن اليوم التالي في "مرحلة ما بعد حماس"، أعده كل من روبرت ستالوف ودينيس روس وديفيد ماكوفسكي. ويبدو أن مسؤولي الإدارة الأميركية لا يتعدون في التصورات التي يتداولونها مع عدد من الأطراف العربية والإقليمية عن الأفكار التي تقترحها مثل هذه المراكز.

ويشير تقرير معهد واشنطن إلى أن "الإدارة المؤقتة المقترحة في غزة" يجب أن تقوم على ثلاث ركائز أساسية: إدارة مدنية، وجهاز للسلامة العامة/ إنفاذ القانون تؤدي فيه الوحدات العسكرية التابعة للدول العربية دورًا مركزيًا، وتحالف دولي لإعادة الإعمار والتنمية. وتشكل هذه الإدارة من مجموعة من التكنوقراط من قطاع غزة والضفة الغربية والشتات الفلسطيني، إضافة إلى

شخصيات محلية من القطاع والعشائر، وتتولى مسؤولية إدارات الحكومة المحلية العاملة (الصحة، والتعليم، والنقل، والقضاء، والرعاية الاجتماعية، وما إلى ذلك).

كما تتولى المسؤولية عن السلامة العامة وإنفاذ القانون، أي الأمن، قوة "شرطية" من الدول العربية الخمس التي أبرمت اتفاقات سلام مع إسرائيل؛ مصر والأردن والإمارات والبحرين والمغرب، مع إنشاء "مكاتب اتصال" مع الجيشين الإسرائيلي والمصري، للتعاون بشأن قضايا الحدود وتدفق البضائع والأشخاص. وإلى جانب ذلك، يتم إنشاء وكالة دولية تتولى مسؤولية إعادة الإعمار ومشاريع التنمية.

ويقترح التقرير أن تعمل "الإدارة المؤقتة في غزة" بشكل مستقل عن السلطة الفلسطينية، لفترة انتقالية قد تصل إلى ثلاث سنوات، إلى أن تتمكن السلطة من الاضطلاع بهذا الدور. وتعتمد مدة هذه الفترة الانتقالية على "إصلاح فعلي وهادف" للسلطة، التي "تفتقر إلى الإرادة والقدرة على إنجاز هذه المهمة في المستقبل المنظور، وهي لا تريد أن ينظر إليها بأنها تعود إلى قطاع غزة على ظهر الدبابة الإسرائيلية، كما أنها ليست في حالة تمكنها من تحمل مسؤوليات حكومية إضافية في غزة نظرًا إلى فشلها في الضفة الغربية"، بحسب التقرير¹².

وهناك تصورات تدعو إلى وجود دولي مؤقت في قطاع غزة، أبرزها التصور الذي اقترحه لانا نسيبة، مساعدة وزير الخارجية الإماراتي للشؤون السياسية، في مقال بصحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية، والقاضي بنشر "بعثة دولية مؤقتة تستجيب للأزمة الإنسانية، وترسي القانون والنظام، وتضع الأساس للحكم، وتمهد الطريق لإعادة توحيد غزة والضفة الغربية المحتلة تحت سلطة فلسطينية شرعية واحدة".

¹² روبرت ساتلوف ودينس روس وديفيد ماكوفسكي، أهداف الحرب الإسرائيلية ومبادئ الإدارة في غزة في مرحلة ما بعد "حماس"، معهد

واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2023/10/17: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/ahdaf->

[alhrb-alaraylyt-wmbady-aladart-fy-ghzt-fy-mrhl-t-ma-bd-hmas](https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/ahdaf-)

وتؤكد نسبية أنه "لا يمكن أن ينتج الوجود الدولي المؤقت في غزة إلا عن دعوة رسمية من السلطة الفلسطينية"، على أن يتم ذلك من "حكومة يقودها رئيس وزراء جديد مُمكن وموثوق به ومستقل، مستعد لمعالجة الإصلاحات الضرورية لتحسين الحكم لجميع الفلسطينيين وقادر على تحمل مسؤولية إعادة إعمار غزة"¹³.

ومن حيث الجوهر، تتقاطع التصورات المتعلقة بشكل سيناريو الإدارة الخارجية والقوات الدولية خلال فترة انتقالية في إعطاء دور رئيسي للولايات المتحدة، التي تستعيد في دعمها للهدف الإسرائيلي في القضاء على "حكم حماس"، تجربة سلطات الاحتلال الأميركي في أفغانستان "حكومة كرزاي" أو الدبلوماسي الأميركي بول بريمر الذي عينه الرئيس جورج بوش الابن رئيسًا للإدارة الأميركية في العراق.

يشار إلى أنه على الرغم من الدعم الدولي الذي حظيت به الحكومة الإسرائيلية إثر عملية السابع من أكتوبر، فإنها لم تشكل ولم تتمكن من تشكيل تحالف دولي لهذه الحرب؛ أي قامت الحكومة الإسرائيلية بالحرب وحدها. هذا الأمر يضعف إمكانية وجود مثل هكذا إدارة محلية، خاصة أن الرئيس الأميركي حذر إسرائيل منذ بداية الحرب من تكرار تجربة الولايات المتحدة في أفغانستان، وإعلانه في 1 تشرين الثاني / نوفمبر 2023 أنه "لا توجد خطط لنشر قوات أميركية على الأرض في غزة الآن أو في المستقبل".

كما أن هذا السيناريو لا يحظى بقبول السلطة الفلسطينية التي تتمسك بمسؤوليتها عن الحكم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، في حين ترفض الفصائل الفلسطينية وقطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني هذا السيناريو، وتؤكد مشروعية المقاومة المسلحة لهذه الإدارة.

وجاء "إعلان بكين" في ختام حوار المصالحة بين الفصائل الفلسطينية بتاريخ 23 تموز/ يوليو 2024، ليؤكد التوافق الفلسطيني على تشكيل حكومة وفاق وطني مؤقتة "لتمارس سلطاتها

¹³ "بعثة دولية مؤقتة بدعوة رسمية" .. مقترح إماراتي يمهد لسلم مستدام بغزة، العين الإخبارية، 2024/7/18: [al-](#)

ain.com/article/uae-gaza-peace-mission

وصلاحياتها على الأراضي الفلسطينية كافة، بما يؤكد وحدة الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، على أن تبدأ بتوحيد المؤسسات الفلسطينية كافة في أراضي الدولة الفلسطينية، والمباشرة في إعادة إعمار قطاع غزة، والتمهيد لإجراء انتخابات عامة¹⁴.

وعموماً، فإن الفلسطينيين لا يفضلون هذا السيناريو، حيث أشارت نتائج استطلاع الرأي العام الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في آذار/ مارس 2024 إلى أن 3% فقط من المواطنين الفلسطينيين يرغبون في وجود عربي في قطاع غزة، و1% لوجود الأمم المتحدة.

العواقب بحسب جلسة المحاكمة

مواقف الأطراف الفلسطينية الفاعلة

السلطة الفلسطينية/ الرئاسة

ترفض السلطة الفلسطينية وجود قوات دولية لإدارة الحكم في قطاع غزة في ظل وجود أو تحت إمرة قوات الاحتلال الإسرائيلي، ودون أفق سياسي واضح. وستعمل السلطة على المستوى الدولي لمنع تمرير ذلك في مجلس الأمن. كما أن وجود قوات دولية من دون قرار من مجلس الأمن يعد احتلالاً لقطاع غزة، خاصة أن السلطة الفلسطينية لن تقبل بوجودها، فضلاً عن الرفض الشعبي لوجود مثل هذه القوات، وستقوم بتحميل هذه القوات مسؤولية إعادة الإعمار والتكفل باحتياجات المواطنين، بما فيها في مجالات الصحة والتعليم. في المقابل ستستمر حكومة السلطة بدفع الرواتب للموظفين التابعين للسلطة الفلسطينية في غزة.

¹⁴ إعلان بكين لإنهاء الانقسام وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، الجزيرة نت، 2024/7/23: <https://rb.gy/ztboq3>

وستسعى السلطة إلى وجود قوات دولية في الضفة والقطاع في إطار خطة سياسية لإنهاء الاحتلال، وتقوية السلطة ومؤسساتها في الضفة والقطاع، إلى جانب التحرك نحو طرح حل سياسي من خلال الأمم المتحدة وعقد مؤتمر دولي، وكذلك نحو استعادة الوحدة الوطنية.

حركة حماس

يمكن أن توافق حركة حماس على وجود قوات متعددة الجنسيات في سياق خطة لإنهاء الاحتلال بما يشمل الضفة والقطاع، ودون ذلك فإنها ستتعامل معها بوصفها قوة احتلال، وستُقاوم الوجود الخارجي بما ينسجم مع المقاومة الشعبية والمقاومة المسلحة. وفي هذا السيناريو ستسهل الحركة إدخال المساعدات من دون المساس بها لتعزيز صمود المواطنين.

أما سياسيًا، فستسعى الحركة إلى إنجاح الوحدة الوطنية، والعمل على إعادة بناء منظمة التحرير، ودعم المسار السياسي والدبلوماسي.

حركة فتح

ترفض الحركة وجود قوات دولية لإدارة الحكم في قطاع غزة في ظل وجود أو تحت إمرة قوات الاحتلال الإسرائيلي دون وجودها في الضفة الغربية، ودون خطة سياسية لإنهاء الاحتلال وتقوية السلطة ومؤسساتها في الضفة والقطاع، وضمن ترتيب وطني مع بُعد عربي لإقامة سلطة واحدة وترتيب البيت الفلسطيني.

ستعمل حركة فتح على دعم توجه السلطة الفلسطينية في الحراك السياسي والدبلوماسي للقيادة الفلسطينية في أروقة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية لإدانة الاحتلال والضغط عليه للانسحاب من قطاع غزة، وإعادة مسيرة العملية السياسية.

كما ستعمل على تطبيق قرارات المجلسين الوطني والمركزي، وتفعيل استخدام أدوات النضال الفلسطيني اعتمادًا على المقاومة الشعبية والأشكال النضالية المختلفة، بما يتيح لها استخدام المقاومة المسلحة للمجموعات التي تنتمي إلى الحركة في قطاع غزة وفقًا لقواعد الشرعية الدولية. وفي هذا الإطار ستتخذ خطوات متقدمة في مجال الوحدة الوطنية مع حركة حماس لمواجهة الاحتلال، وبناء أطر شعبية لتنظيم المقاومة الشعبية في مواجهة القوات الأجنبية.

قوى اليسار

سترفض قوى اليسار وجود قوات دولية، حيث إن النماذج لها في العالم لم تجلب إلا الدمار لتلك البلدان، كما حصل في العراق وأفغانستان. أما في إطار إنهاء الاحتلال فالحوار مفتوح بشأن وجود قوات أممية أو دولية. وستعمل قوى اليسار على توفير فرص لاستعادة الوحدة الوطنية عبر الحوار الوطني ووحدة العمل في الميدان، وتحديدًا في قطاع غزة، لمواجهة القوات الخارجية.

المجتمع المدني

سترفض منظمات المجتمع المدني وجود قوات أجنبية/ خارجية، كون التجارب لها في العالم فاشلة، مثل هايتي أو العراق أو أفغانستان، وستواصل العمل في مجالات الإغاثة وتعزيز الصمود والملاحقة القانونية لإسرائيل، فضلًا عن تطوير العمل التطوعي للحفاظ على تماسك المجتمع وتعزيز صموده.

مواقف الأطراف الإسرائيلية الفاعلة

رئيس الحكومة الإسرائيلية

لا يعارض نتياهو من حيث المبدأ مشاركة خارجية أو دولية، في إدارة قطاع غزة، لكن بشرط ألا يكون ذلك متعلقًا بمسار إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وألا يكون قطاع غزة جزءًا من ناحية سياسية، وبذلك يرحب نتياهو بمشاركة الدول العربية التي لديها اتفاقيات سلام مع إسرائيل، في حكم قطاع غزة، مع عدم معارضة مشاركة الأمم المتحدة.

لكن نتياهو يشترط التنسيق الكامل والشامل مع إسرائيل، سواء لحكم غزة أو عملية إعادة الإعمار، مع العمل مع بقية الأطراف على تشكيل سلطة جديدة في قطاع غزة لا تكون حماس ولا السلطة جزءًا منها.

الصهيونية الدينية

تفضل الصهيونية الدينية أن تكون مرجعية إدارة قطاع غزة لإسرائيل وللجيش الإسرائيلي. ولا تعطي مساحة ولا تدخلًا لأي جهة خارجية، باستثناء دعم الجهة التي تقبل لها بذلك، ولكن ضمن السيطرة الكاملة لإسرائيل.

بيني غانتس

يؤمن غانتس بأن الحل في إدارة فلسطينية أوروبية، وهي الطريقة الوحيدة التي تضمن الاستقرار في غزة، وإعادة الإعمار، والقضاء على حكم حماس وقوتها العسكرية. وإذا لم تكن هناك إدارة من هذا النوع فإن حركة حماس ستبدأ بملء هذا الفراغ، أو ستظهر جهات متطرفة ستشكل تحديًا أمنيًا كبيرًا لإسرائيل وتمنع الاستقرار.

يأثير لايبيد

يولى لايبيد اهتمامًا بمشاركة جهات دولية أو خارجية لإدارة غزة، وذلك من أجل فتح علاقات لإسرائيل مع الدول العربية بشكل كامل وواسع، ولإعفاء إسرائيل من المسؤوليات المختلفة عن قطاع غزة في مجال الإعمار والصحة والاقتصاد ... إلخ، إضافة إلى أن مشاركة الجهات الدولية يخفف من الضغوط الممارسة على إسرائيل دوليًا، ويعزز علاقتها بواشنطن. ويعتقد أن المشاركة العربية والدولية مهمة وضرورية، وتعني في نهاية المطاف، إدماج إسرائيل في المنطقة.

مواقف الدول العربية الفاعلة في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

مصر

لن تشارك مصر في أي مخطط لإيجاد هذه الإدارة الدولية أو الخارجية، وستعمل على عرقلة إمكانية إيجادها. ولكن مصر مستعدة لإرسال قواتها إلى غزة في حالة واحدة فقط، وهي طلب رسمي من السلطة الفلسطينية في حال عودتها إلى غزة بناء على توافقات وتفاهات فلسطينية داخلية، لتساعدها هذه القوة في فرض النظام والأمن، بغطاء عربي من الجامعة العربية.

الأردن

يؤكد الأردن رفضه القاطع لأي حديث عن إدارة غزة ما بعد الحرب بقوات عربية أو غير عربية، وموقفه نابع من رفض السلطة الفلسطينية لهذا المقترح، ومن عدم وضوح المقترح نفسه، خاصة فيما يتعلق بمدة عمل هذه الإدارة ومآلات عملها ومرجعيتها السياسية، إضافة إلى خشية عمّان من أن تتحول هذه الإدارة إلى وضع دائم ينسف أي إمكانية لحل القضية الفلسطينية بناء على حل الدولتين. لذلك، ترفض المملكة هذا المقترح، ولن تشارك في أية مقترحات غير نابعة من توافق فلسطيني ومبنية عليه.

السعودية

لا تبدي السعودية أية نية للمشاركة في مشروع إدارة دولية أو عربية لقطاع غزة ما بعد الحرب، لا سيما إن كانت هذه الإدارة من دون توافق عربي وفلسطيني، وهي مع تولي السلطة الفلسطينية الحكم في قطاع غزة، وفق رؤية لإيجاد حل للقضية الفلسطينية ينهي الصراع. كما أن المملكة ليست على استعداد للتورط في أي صراع أو أزمة جديدة في المنطقة، لأنها تحاول أن تعزل نفسها عن الصراعات، كونها تعطي الأولوية للاستقرار.

مواقف الدول الإقليمية والعالمية الفاعلة في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

إيران

ستعمل إيران ضد هذه الإدارة من منطلق أن الشعب الفلسطيني هو من يختار، وترفض طهران وضع الأراضي الفلسطينية تحت رعاية دولية برعاية القيادة الأميركية. وستبقى إيران تدعم المقاومة الفلسطينية.

الولايات المتحدة الأميركية

ستسعى الولايات المتحدة جاهدة لأن تكون الرائدة في هذه الخطوة من خلال عدم السماح بأي جهود أخرى قد تدعم الإرهاب في المنطقة. وستسعى إلى وجودها بصفة مؤقتة لضمان الاستقرار في هذه المنطقة، ومن أجل إعادة تنشيط السلطة الفلسطينية في ظل تعاون دولي كبير في غزة في مرحلة ما بعد الصراع؛ بهدف تحقيق التوازن بين احتياجات إسرائيل الأمنية، والاحتياجات الإنسانية، واحتياجات الحكم في غزة، والمساهمة في نهاية المطاف في الوصول إلى حل الدولتين، بما يعزز قيم السلام في المنطقة.

إن أي هيكل حكم مستقبلي في غزة يجب ألا يخلق فراغًا في السلطة، مع التأكيد على أهمية الدعم الدولي لبناء غزة وضمّان الاستقرار فيها، الذي يشمل المساعدات والجهود الدولية لضمّان خطة شاملة وعملية لمستقبل غزة.

أوروبا - ألمانيا

ستركز أوروبا على من سيقترح هذه الإدارة، سواء كان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو بموجب أي بند من ميثاق الأمم المتحدة لتفويض هذه الإدارة، أو ما إذا كانت قوات حفظ السلام للتعامل مع الإدارات المحلية. هناك تعقيدات كثيرة، ومن ثم يتشكل موقف ذو وجهين: الأول هو التعاون، والثاني هو المشاركة أو عدم المشاركة.

ترى أوروبا أن نشر قوات حماية دولية عنصر مهم، لكن لا يمكن تصوره من دون الاتفاق مع الأطراف المعنية: إسرائيل، والسلطة الفلسطينية، والقوى الإقليمية.

السيناريو الرابع: استمرار العمل بلجنة العمل الحكومي "حكومة حركة حماس"، أو حكومة بقيادة حركة حماس بالتحالف مع فصائل فلسطينية بقطاع غزة

يتمثل هذا السيناريو في إنشاء حكومة محلية في قطاع غزة تتولى إدارة الحكم، وإعادة تفعيل المؤسسات الحكومية في القطاع، ومساعدة المواطنين على استعادة حياتهم بعد الدمار الهائل الذي خلفه الاحتلال الإسرائيلي. يعتمد إنشاء هذه الحكومة على استمرار قدرة حركة حماس على الحكم وسيطرتها على قطاع غزة.

تعدّ فرصة تحقق هذا السيناريو ضعيفة، بسبب التحديات الكبيرة التي تحول دون قدرة حكومة محلية بقيادة أو مرجعية حركة حماس على الحكم بشكل منفرد وإعادة الإعمار في القطاع؛ لعدم وجود صفة سياسية وتمثيلية للحركة أمام المجتمع الدولي، في ظل مواقف إسرائيلية وعربية ودولية رافضة لاستمرار حركة حماس في الحكم. وفي الوقت ذاته، سوف يعتبر ذلك تكريسًا لحالة الانقسام، وتعزيزًا لاحتمالية الانفصال السياسي عن الضفة الغربية.

يضاف إلى ذلك، ضعف قدرة مثل هذه الحكومة على تقديم الخدمات، بسبب الدمار الهائل الذي أحدثه العدوان الإسرائيلي في البنى التحتية والمؤسسات الحكومية، فضلًا عن التوافق بين الفصائل الفلسطينية في بكين على تشكيل حكومة وفاق وطني مؤقتة، ليعكس استبعاد هذه الفصائل لمثل هذا السيناريو.

ومع ذلك، يشار إلى أن أغلبية واضحة من الفلسطينيين لا يستبعدون هذا السيناريو، حيث أشارت نتائج استطلاع الرأي العام الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في آذار/ مارس 2024 إلى أن 63% من المواطنين الفلسطينيين يرغبون في ذلك. وقد يكون من بين أسباب هذا الموقف الشعبي حالة عدم الرضا عن أداء السلطة خلال العدوان، وعدم الثقة بنجاح الجهود لإنهاء الانقسام.

مواقف الأطراف الفلسطينية الفاعلة

السلطة الفلسطينية/الرئاسة

ترى السلطة أن إعادة العمل بلجنة متابعة العمل الحكومي يعني استمرار خطف حركة حماس لقطاع غزة وفرض هيمنتها على القطاع. وعلى الرغم من رفض إعادة تشكيل لجنة متابعة العمل الحكومي، فإن السلطة لن تتخلى عن واجباتها تجاه المواطنين في قطاع غزة، وستتولى الدعوة مع الأطراف الدولية لمؤتمر إعادة الإعمار بما يخفف المعاناة عن المواطنين في غزة، وستستمر في دعم المواطنين عبر توفير أساسيات الحياة، كالكهرباء والماء والخدمات الصحية والتعليم، إضافة إلى دفع رواتب موظفي السلطة والمعونات الاجتماعية.

في المقابل، ستدعو السلطة إلى حوار وطني لإنهاء الانقسام، والضغط على الدول العربية لممارسة الضغط على حركة حماس كي تتراجع عن البقاء في الحكم وحدها في القطاع الذي سيضر بإمكانية إعادة الإعمار. كما ستدعو المواطنين إلى التعبير عن آرائهم واحتجاجهم عن الأوضاع الصعبة في قطاع غزة. وفي الوقت ذاته، لن تعيد موظفيها إلى المعابر للعمل بوصفها جهة ارتباط بين قطاع غزة وسلطات الاحتلال الإسرائيلي.

حركة حماس

يمثل إعادة العمل بلجنة متابعة العمل الحكومي نصرًا للشعب الفلسطيني على الاحتلال الإسرائيلي الذي لم يتمكن من إنهاء قدرة حماس على الحكم. كما أن هذا السيناريو يعد مفضلًا من أغلبية الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة. وستعمل الحركة على إشراك الفصائل والقوى التي شاركت في مقاومة الاحتلال وصدته. وفي هذا الإطار ستحاول الإسراع في إعادة الإعمار، خاصة منازل المواطنين والإدارات العامة لإعمال سيادة القانون ومبادئ العدالة في عملية التنفيذ

لإنهاء المعاناة التي تعرض لها المواطنون. وستلزم الاحتلال بتنفيذ الاتفاق الخاص بوقف إطلاق النار عبر الضغط عليه عبر الوسطاء الضامنين لتنفيذ الاتفاق.

حركة فتح

تعد حركة فتح استمرار حكومة حماس استمرارًا للانقسام وللسيطرة على جزء من الوطن، وهي مع عودة السلطة الشرعية إلى حكم غزة. وستدعو الحركة إلى حوار وطني لإنهاء الانقسام، لكن في حال فشل الحوار الوطني بتخلي حركة حماس عن الحكم، فإن حركة فتح ستتوجه إلى المواطنين من أجل التعبير عن آرائهم واحتجاجهم عن الأوضاع الصعبة في قطاع غزة للضغط على حماس للتخلي عن الحكم.

مواقف الأطراف الإسرائيلية الفاعلة

رئيس الحكومة الإسرائيلية

لن يسمح نتنياهو بإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل السابع من أكتوبر، ولن نسمح بعودة لجنة العمل الحكومي ولا أي شكل جديد لهذا الجسم الذي يضم عناصر من حماس. وفي حالة عودة مثل هذا الجسم فإن الحكومة ستعطل إعادة الإعمار، ستشدد الإجراءات المتعلقة بإدخال المواد إلى غزة، فضلاً عن العمل على الانفصال عن قطاع غزة، والسيطرة على محور صلاح الدين "فيلادلفيا" ومعبور رفح البري.

الصهيونية الدينية

في حال الخروج من غزة وعدم الاستيطان فيه، فإن الصهيونية الدينية ستدفع بخيار محاربة حماس وحصار غزة وقطع الكهرباء والماء، والانفصال عن غزة بشكل تام.

بيني غانتس

يتفق غانتس مع الصهيونية الدينية في هذا الرأي، ولكن إذا عادت حماس فهذا سيكون بسبب فشل تنياهو وامتناعه عن بحث اليوم التالي للحرب وإيجاد بديل عن حكم حماس.

يائير لابيد

عودة لجنة العمل الحكومي من الحلول غير السيئة لإسرائيل، وهي تعفيها من تقديم تنازلات سياسية ومن تكاليف اقتصادية. وفي ظل الوضع القائم يمكن إدارة غزة عسكريًا من قبل إسرائيل ومدنيًا من قبل لجنة العمل الحكومي.

مواقف الدول العربية الفاعلة في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

مصر

تعاملت مصر مع حكومة الأمر الواقع في قطاع غزة لمدة 17 عامًا، وليس لديها مشكلة في العودة للتعامل معها ضمن إطار الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة. ولكن هذا الأمر يجب أن يكون مؤقتًا إلى حين تحقيق التوافق الفلسطيني، لأن هذا الوضع لا يمكن القبول به لأنه في نهاية المطاف أنتج السابع من أكتوبر، ولذلك لا بد أن تكون هذه مرحلة مؤقتة يعقبها توافق فلسطيني ينهي الأمر الواقع، وستستمر مصر في جهودنا لإنهاء الانقسام وتشكيل حكومة وحدة.

الأردن

لن يدعم الأردن بقاء قطاع غزة خارج سيطرة منظمة التحرير، خاصة بعد هذه الحرب المدمرة، ولن يتعامل مع حكومة الأمر الواقع، ولكنه سيستمر في دعم الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، من حيث تقديم المساعدات والخدمات الصحية والمساهمة في إعادة الإعمار وما إلى ذلك.

لن يقبل الأردن استمرار المصلحة الإسرائيلية الحمساوية المشتركة بإبقاء الانقسام، الذي يؤثر بدوره على الأمن القومي الأردني. ويتعامل الأردن مع حماس بوصفها ملقًا آمنًا وليس سياسيًا.

السعودية

تنظر السعودية إلى حماس على أنها وكيل إيراني في المنطقة، وجزء من جماعة الإخوان المسلمين التي تصنفها المملكة بأنها جماعة إرهابية. ولن تتغير توجهات المملكة تجاه الحركة، إذ قيّدت خلال العقد الأخير وجودها في السعودية، وصولًا إلى اعتقال نشطائها ومناصريها، ومنع أشكال الدعم الرسمي والشعبي كافة عنها. ولن تتحمل الرياض أية مسؤوليات تجاه القطاع، في إعادة الإعمار تحديدًا، ما لم يحدث تغيير حقيقي في النظام السياسي الفلسطيني.

مواقف الدول الإقليمية والعالمية الفاعلة في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

إيران

ستستمر إيران بالدعم السياسي والعسكري والاقتصادي والمالي لحركة حماس.

الولايات المتحدة الأمريكية

تعارض واشنطن استمرار حكم حماس للسلطة في غزة، سواء من خلال لجنة العمل الحكومي أو حكومة يقودها تحالف بين حماس وفصائل فلسطينية، وترى أن حكم حماس يعيق الاستقرار في المنطقة ويعزز مناخ العنف.

وتعمل واشنطن على تجنب الحلول التي تؤدي إلى استمرار سيطرة حماس على غزة، إضافة إلى تعزيز دور السلطة بوصفها شريكًا جيدًا في عمليات السلام والمفاوضات الثنائية، مع تقديم الدعم لاستمرارها على الأرض، سواء في الضفة أو القطاع، مع تأكيد واشنطن رفض حماس بشكل كامل حكم غزة، خاصة أنها من وجهة نظرها "منظمة إرهابية"، وستبذل كل الجهود مع حلفائها لتقييد حركة حماس، وعزلها، وعدم تقديم المعونات لها، أو إعادة الإعمار في قطاع غزة.

أوروبا- ألمانيا

ترى الحكومة الألمانية أنه بعد السابع من أكتوبر من غير الممكن التعامل مع أي حكومة فلسطينية لديها ممثلون أو مندوبون من حركة حماس، أو تقودها حماس. ولا يجوز أن تقوم القيادة الحالية لحماس بأي دور في تشكيل الحكومة الفلسطينية المستقبلية. بالنسبة إلى ألمانيا، حماس "حركة إرهابية"، ولن يكون هناك أي تعامل مع حكومة توجد فيها حماس، وحتى في حالة التحالف مع الفصائل الفلسطينية الأخرى. أما السلطة الفلسطينية فهي شريك ونقطة اتصال. وفيما يتعلق بعملنا على الأرض، فإن ألمانيا ستستمر في دعم مواطني غزة، وتقديم المساعدات من خلال المؤسسات الدولية بقيادة الأونروا.

السيناريو الخامس: استلام السلطة الفلسطينية إدارة الحكم

يقوم هذا السيناريو على استلام السلطة الفلسطينية إدارة الحكم بعد الحرب. ويفترض إدارة الحكم من طرف واحد من دون وجود توافق فلسطيني داخلي على استلام السلطة الحكم.

من مزايا هذا السيناريو فتح الآفاق لإعادة بناء وإعمار غزة، خاصة في حالة توفر دعم أميركي ودولي، وكذلك استعادة سيطرة السلطة، وإنهاء انقسام مؤسساتها، لا سيما في ظل وجود صفة سياسية وتمثيلية للحكومة أمام المجتمع الدولي، والرهان الفلسطيني على إمكانية فتح آفاق لمسار سياسي مستقبلي. وقد حاول الرئيس عباس أن يحول هذا السيناريو إلى أمر واقع بتشكيل حكومة تكنوقراط برئاسة د. محمد مصطفى.

غير أن حكومة التكنوقراط لم تحصل على دعم من الفصائل الفلسطينية الرئيسية، وصولاً إلى التوافق على تشكيل حكومة وفاق وطني مؤقتة بحسب "إعلان بكين". كما أن هذا السيناريو لا يوجد له دعم من قبل الإدارة الأميركية الحالية التي تشترط وجود "سلطة فلسطينية متجددة"، وتميل إلى دعم سيطرة هذه السلطة على قطاع غزة بعد إخضاعه لفترة انتقالية كما ورد في السيناريوهات أعلاه، بينما تعارض الحكومة الإسرائيلية الحالية هذا السيناريو.

وعلى الرغم من توفر مؤشرات على دعم أوروبي لحكومة مصطفى، يشترط تقديم الدعم المالي للسلطة بتطبيق برنامج إصلاح من قبل الحكومة، فإنها لم تتمكن من الحصول على موقف إجماع عربي داعم لها، خاصة أن دولاً خليجية رئيسية عارضت تكليف مصطفى بتشكيل الحكومة.

في المقابل، يؤيد 18% من الفلسطينيين سيناريو سيطرة السلطة الفلسطينية (ترتفع النسبة في قطاع غزة إلى 33%، بينما تنخفض إلى 9% في الضفة الغربية)، وفقاً لنتائج استطلاع الرأي العام الذي أجره المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في آذار/ مارس 2024.

العواقب بحسب جلسة المحاكاة

مواقف الأطراف الفلسطينية الفاعلة:

السلطة الفلسطينية/ الرئاسة

عودة السلطة الفلسطينية إلى الحكم في قطاع غزة يعني إنهاء خطف حركة حماس له وفرض هيمنتها عليه. ويأتي ذلك لتحمل السلطة مسؤولياتها تجاه المواطنين في القطاع. وهي ستتولى الدعوة مع الأطراف الدولية إلى مؤتمر إعادة الإعمار، والتعجيل في ذلك. ويعني استمرار رعاية المواطنين من خلال توفير أساسيات الحياة، كالكهرباء والماء والخدمات الصحية والتعليم، إضافة إلى دفع رواتب موظفي السلطة والمعونات الاجتماعية.

ستعمل الحكومة على توحيد المؤسسات في الضفة والقطاع، وستدعو إلى عقد حوار وطني لاستعادة الوحدة الوطنية. كما تتعهد السلطة بالتحضير للانتخابات العامة خلال سنتين لإعادة الشرعية إلى سلطة الحكم. وستعلن الحكومة احترامها للالتزامات في الاتفاقيات الموقعة، وإعادة بناء المؤسسات بما يمهد لتسوية سياسية قائمة على أساس حل الدولتين.

حركة حماس

ترفض حركة حماس استلام السلطة للحكم في قطاع غزة منفردة، حيث سيحدث صراع وتنافس، وستعمل الحركة على منع قدرة السلطة على العمل من خلال أجهزتها المختلفة، كما ستقوم السلطات الأمنية التابعة للحركة باتخاذ إجراءات مانعة لأجهزة السلطة الفلسطينية. وستعمل الحركة على تطوير حركة احتجاج في قطاع غزة ضد السلطة الفلسطينية التي جاءت على ظهر الدبابة الإسرائيلية، والهدف منها استكمال القضاء على المقاومة.

حركة فتح

تتوافق فتح مع موقف السلطة الفلسطينية، خاصة أن هناك حاجة ماسة للمواطنين للحصول على الخدمات الأساسية وتسريع إعادة الإعمار من جهة، وعودة السلطة الشرعية إلى حكم قطاع غزة من جهة أخرى. كما استدعو الحركة إلى حوار وطني لإنهاء الانقسام، ووضع قواعد مشتركة لمنع المواجهة وللتخفيف من المعاناة في القطاع.

مواقف الأطراف الإسرائيلية الفاعلة

رئيس الحكومة الإسرائيلية

هناك ضغوط تمارس على نتنياهو ليكون هناك دور للسلطة. وربما في ظروف معينة أو في إطار مختلف عما يجري حاليًا يوافق نتياهو على عودة السلطة إلى قطاع غزة، لكن على هذه السلطة أن تلبى مجموعة من الاشتراطات والمطالب، ومنها أن تكون هذه العودة، تدريجية، وبحماية عربية وأميركية وإسرائيلية، خاصة أن حماس ما زالت هي الطرف الأقوى في القطاع، وأن تكون مهمات السلطة المستقبلية اقتصادية وتنموية، وليست سياسية.

ويرى نتياهو أن عودة السلطة تتطلب تغييرات في القيادة الفلسطينية، وإصلاح الأجهزة الأمنية، حيث يكون دورها الأساسي هو محاربة الإرهاب، ومحاولة فرض سيطرتها واحتكارها للسلاح في كل المناطق الخاضعة لسيطرتها، إضافة إلى تغيير المناهج التعليمية، وتعميق مبادئ التعايش والسلام مع إسرائيل، والتوقف عن دفع مخصصات أسر الشهداء والأسرى.

الصهيونية الدينية

هذه السلطة تدعم الإرهاب وتموله وتريد إقامة دولة فلسطينية في يهودا والسامرة على حساب وجودنا وإخلاء المستوطنات، لذا ترفض الصهيونية الدينية التعامل مع السلطة وعودتها إلى غزة.

وترى أن ضعف نتياهو هو من يسمح بعودة السلطة، لذلك ستعمل على حل الائتلاف الحكومي القائم، وتوسيع الاستيطان في الضفة لمنع إقامة دولة فلسطينية في المستقبل.

بيني غانتس

السلطة ضعيفة وفيها فساد وتمول الإرهاب وتدعمه، لكنها هي طرف معتدل ومقبول دوليًا، ومن الممكن بعد تجديدها وإخضاعها لعملية تغيير شاملة في مناهجها أن تحكم غزة.

يائير لابيد

يرى لابيد أن عودة السلطة إلى غزة هي أهون الشرور، وستخفف عودتها من الأعباء عن إسرائيل، وستفتح أما إسرائيل الشرعية العربية وتخفف عنها الضغوط الأوروبية. فمكاسب إسرائيل من عودة السلطة كثيرة. لكن إسرائيل ستحدد الظروف والدور الذي يجب أن تقوم به السلطة، والذي يجب أن يكون من خلال التعاون مع إسرائيل والدول العربية والولايات المتحدة.

مواقف الدول العربية الفاعلة في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

مصر

هذا هو الهدف الذي تطمح إليه مصر، فهي مع الشرعية، ومع وجود حكومة شرعية معترف بها من المجتمع الدولي والدول العربية. وستساهم مصر بكل إمكانياتها لتقديم أشكال الدعم كافة لها، سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا، إضافة إلى العمل على إنهاء الانقسام.

وليس لدى القاهرة اشتراطات حول طبيعة السلطة أو تجديدها، كما تطرح بعض الأطراف الدولية والإقليمية، المهم أن تكون الجهة الشرعية هي الموجودة. أما ما يتعلق بالسلطة وهياكلها وترتيباتها فهو شأن داخلي فلسطيني. وإذا طلبت السلطة دعمًا من القاهرة، خاصة في المجال الأمني، فإن مصر ستكون إلى جانبها، ولكن بغطاء من الجامعة العربية.

الأردن

الأردن مع وجود حكومة شرعية معترف بها دوليًا وعربيًا، وسيساهم بكل إمكانياته لتقديم أشكال الدعم للسلطة، سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا. لكن لدى عمّان مخاوف من أن تكون عودة السلطة بداية لحرب أهلية فلسطينية، خاصة مع انتشار السلاح في قطاع غزة، وفي ظل وجود حركة حماس في حالة انكسار سيدفعها إلى المواجهة والدفاع عن غزة. وفي حال طلبت السلطة دعمًا في المجال الأمني، فسيقدم الأردن ذلك ضمن غطاء عربي.

السعودية

تدعم السعودية عودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة وتولي مسؤولياتها هناك، وذلك نابع من موقف الرياض الذي يرى ضرورة إيجاد حل للقضية الفلسطينية وتوحيد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت قيادة شرعية فلسطينية تعبر عنها السلطة. وقد عبرت المملكة عن ذلك صراحة في مواقف عدة، مؤكدة رفضها لأي خيار بديل عن عودة السلطة إلى غزة، وأنها ستدعم السلطة لكي تتمكن من تولى مسؤولياتها.

ولكن السعودية تشدد على ضرورة إصلاح السلطة ومحاربة الفساد، ودون ذلك فإن السعودية لن تتمكن من تقديم الدعم اللازم للسلطة.

مواقف الدول الإقليمية والعالمية الفاعلة في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

إيران

ترى إيران أن السلطة الفلسطينية تؤدي دورًا في إنهاء المقاومة من خلال التنسيق الأمني مع إسرائيل، وهي تفتقر إلى الشرعية الفلسطينية، فهي غير منتخبة، ولا تحمل سلاح المقاومة، ولا تتمتع بشرعية توافقية بين القوى الفلسطينية. ومن هذا المنطلق فإن تولى السلطة القيادة في غزة يهدف إلى إجهاد المقاومة، وبذلك ستعزز طهران دعم المقاومة.

الولايات المتحدة الأمريكية

تدعم أميركا تولى السلطة الفلسطينية إدارة الحكم في قطاع غزة، وتعتقد أن السلطة إذا تم تجديدها وتأهيلها، فيمكنها أن تضمن الأمن والاستقرار بشكل أفضل في غزة، لا سيما أن واشنطن ترى في السلطة شريكًا جيدًا وفعالًا في حماية المصالح الأميركية والإسرائيلية.

وتعد عودة السلطة إلى غزة خطوة أساسية نحو السلام الدائم في المنطقة، تمهد الطريق لحل الدولتين. ومن المهم أن تكون السلطة شريكًا أساسيًا في المفاوضات ودعم مبادئ السلام الدولي، لضمان تقديم المساعدات وتحقيق التنمية المستدامة للشعب الفلسطيني، الأمر الذي يجعل إسرائيل في استعداد أكبر للمخاطر التي تواجهها، لا سيما مخاطر إيران وحزب الله.

أوروبا- ألمانيا

تعتبر الحكومة الألمانية أن عودة السلطة إلى غزة هو الحل الأمثل والأنسب الذي ستدعمه في المستقبل. وهذا يتطلب من السلطة أن تقوم بدور ملموس في إدارة غزة، لضمان الاستقرار على المدى الطويل، ولتمهيد الطريق أما قيام الدولة الفلسطينية وفق حل الدولتين. وتحتاج السلطة للقيام بمهامها إلى إصلاحات وتجديد في هيكلها بالتدرج.

السيناريو السادس: إنشاء حكومة إنقاذ/ وفاق وطني بموجب اتفاق وطني

يتعلق هذا السيناريو بتشكيل حكومة إنقاذ/ طوارئ وطنية يتم الاتفاق على شكلها (تكنوقراط/ سياسية/ مختلطة/ شخصيات عامة) وبنيتها وصلاحياتها وطنياً. وتتولى هذه الحكومة استعادة الحياة في القطاع، والاتفاق على آلية اتخاذ قرار الحرب والسلم، وآليات التعامل مع مقدرات القوة في قطاع غزة، بما فيها أسلحة فصائل المقاومة الفلسطينية، وتهيئة الظروف لإجراء الانتخابات العامة في آجال زمنية محددة ومتفق عليها.

يتماشى هذا السيناريو مع ما ورد في "إعلان بكين" الذي نص على تشكيل حكومة وفاق وطني مؤقتة، إلى جانب الاتفاق على تفعيل وانتظام الإطار القيادي المؤقت الموحد للشراكة في صنع القرار السياسي، إلى حين تشكيل مجلس وطني جديد.

قد تحظى هذه الحكومة بدعم دولي أو عربي، إلا أن هذا الخيار سيلاقي معارضة واضحة من قبل الاحتلال الإسرائيلي الذي سيعرقل عملها في قطاع غزة والضفة الغربية.

يفترض هذا السيناريو وجود اتفاق وطني، وبخاصة بين حركتي فتح وحماس، على تشكيل الحكومة، واعتمادها برنامجاً قادراً على حشد الدعم العربي والدولي للقيام بدورها وفق المهمات الرئيسية الواردة في "إعلان بكين".

إن أحد مزايا هذا السيناريو هو البدء بإنهاء الانقسام الفلسطيني وعودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة، بما تحمله من رمزية سياسية للاستعداد الفلسطيني لأي مسار سياسي بعد هذه الحرب، كما يفتح الآفاق لإعادة البناء والإعمار. غير أن أحد أهم محددات أو ضعف تفعيل هذا السيناريو هو عدم نضوج الإرادة السياسية للأطراف الفلسطينية، وخاصة حركتي فتح وحماس، نحو استعادة الوحدة وإنهاء الانقسام في ضوء التجارب السابقة.

ولذلك، تبقى فرص تحقق هذا السيناريو محفوفة بالمخاطر، وفي مقدمتها السياسات الإسرائيلية الراضة لتعزيز دور السلطة الفلسطينية بوصفها كياناً سياسياً موحدًا في كل من الضفة الغربية

وقطاع غزة، بل السعي إلى إضعاف السلطة وسحب المزيد من صلاحياتها في مناطق إدارتها في الضفة بموجب اتفاق أوسلو وملحقاته الاقتصادية والأمنية والمدنية، في حين لا يخفي كل من الوزيرين سموتريتش وبن غفير موقفهما الذي يدفع باتجاه تفكيك مؤسسات السلطة وانهارها.

من جهة أخرى، لا يمكن تجاهل تأثير عامل الانتخابات الرئاسية الأميركية على حسابات الرئيس وحركة فتح التي ساعدت في التوصل إلى "إعلان بكين"، ولا على فرص المضي في تنفيذه. فالخشية من عودة الرئيس السابق دونالد ترامب إلى البيت الأبيض قد تحفز على تنفيذ الإعلان، وبخاصة فيما يتعلق بإمكانية إعادة إحياء "صفقة القرن"، وهو تطور سيخدم تسريع حكومة اليمين المتطرف الحالية مخططاتها لمواصلة حرب الإبادة والتهجير في قطاع غزة، وتوسيع عمليات الاستيطان والضم وتدمير البنى التحتية والمنازل في الضفة الغربية. ومن شأن ذلك، أن ينقل المواجهة الشاملة مع دولة الاحتلال إلى مستوى جديد من التصعيد، وأن يدخل العلاقات بين السلطة الفلسطينية والإدارة الأميركية الجديدة في أزمة مستعصية لسنوات عدة، وأن يوجه ضربة قاضية لفرص العودة إلى المفاوضات.

غير أن من شأن نجاح المرشحة الديمقراطية كامالا هاريس أن يعيد الحياة إلى الرهان على فرص إعادة إطلاق عملية سياسية جديدة على أساس "حل الدولتين"، شريطة إقصاء حركة حماس من المشاركة في بنية النظام السياسي الفلسطيني، مع المطالبة بتغييرات في بنية السلطة ومهامها، وخاصة إعادة توزيع معادلة الصلاحيات بين منصبى الرئيس ورئيس الحكومة، لصالح تقليص صلاحيات الرئاسة، وغير ذلك من اشتراطات تتعلق بتغيير مناهج التعليم ومكافحة "التحريض" وملاحقة المقاومة ... إلخ. ومن شأن ذلك أيضاً أن يعزز من مواقف الاتجاهات المناهضة لتحقيق المصالحة والمراهنة على عدم تنفيذ "إعلان بكين".

خلاصة القول: إن إعلان بكين قد يبقى اتفاقاً مع وقف التنفيذ بانتظار نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية في الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر 2024، لا سيما مع تعالي الأصوات التي تزعم أن تنفيذ الإعلان مؤجل إلى ما بعد وقف الحرب على قطاع غزة، مع التلويح بإمكانية تنفيذه كلما

دعت الحاجة حسب طبيعة الضغوط التي تمارس على القيادة الفلسطينية من جهة، وعلى حركة حماس التي تحتاج إلى الوحدة والانضواء تحت مظلة "الشرعية الفلسطينية" في مواجهة محاولات إضعافها وشطبها سياسيًا من جهة أخرى.

العواقب بحسب جلسة المحاكمة

مواقف الأطراف الفلسطينية الفاعلة

السلطة الفلسطينية/ الرئاسة

تفضّل السلطة تشكيل حكومة تكنوقراط غير حزبية؛ أي لا تشارك فيها شخصيات حزبية، خاصة من حماس، كي تكون خطوة أساسية لإنهاء الانقسام¹⁵. لكن، لكي تتم المشاورات بشأن هذه الحكومة مع حماس، عليها الموافقة الخطية على احترام التزامات منظمة التحرير، والالتزام بجميع قرارات الشرعية الدولية، والاعتراف بإسرائيل على حدود 1967، والالتزام بخيار المقاومة السلمية، إذ إن الاعتراف بالشرعية الدولية هو الاتجاه الصحيح لاستعادة الوحدة بتشكيل حكومة وحدة وطنية تستطيع إيجاد حل للمشاكل الاقتصادية، ودفع عجلة السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وللعثور إلى المجتمع الدولي ومجلس الأمن والحكومتين الأميركية والإسرائيلية.

حركة حماس

تفضل حركة حماس إقامة حكومة وحدة وطنية حزبية تمثل الأطياف السياسية للشعب الفلسطيني، لكنها لن تمنع إقامة حكومة تكنوقراط متفق عليها. وهي يمكنها القبول بخيار حل الدولتين؛ أي إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، لكن من دون

¹⁵ ما شروط عباس لتشكيل حكومة وحدة وطنية مع "حماس"؟، إندبندنت عربية، 2021/11/13: <https://2u.pw/iribKkTc>

الاعتراف بإسرائيل. وفي هذه الحالة ستلتزم حماس بقواعد الشراكة، التي على أساسها يتم حل المسائل المتعلقة بتوحيد مؤسسات الدولة/ السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحديد موعد لإجراء الانتخابات في حدود عامين، والاتفاق على آلية للتعامل مع سلاح المقاومة.

حركة فتح

يتقاطع موقف حركة فتح مع موقف السلطة في تشكيل حكومة من التكنوقراط، وعلى حماس أن تنفذ بعض المتطلبات، كاحترام التزامات منظمة التحرير، والالتزام بقرارات الشرعية الدولية، والاتفاق على شرعية واحدة للسلاح تمتلكها الحكومة حصراً، الأمر الذي يتطلب الاتفاق على آلية للتعامل مع السلاح في غزة خاصة الموجود لدى الفصائل، وتحريم استخدامه في الخلافات الداخلية.

مواقف الأطراف الإسرائيلية الفاعلة

رئيس الحكومة الإسرائيلية

لن يسمح تنياهو بقيام جسم سياسي حاكم لقطاع غزة بمعزل عن إسرائيل، فسياسته قائمة على استمرار فصل الضفة عن غزة، مع إيجاد قيادتين محليتين مختلفتين واحدة للضفة والأخرى لغزة. كما يرفض أن تكون حماس جزءاً من أي حكومة مستقبلية بغض النظر عن إشكلها أو يكون جزءاً منها.

الصهيونية الدينية

تعارض وجود سلطة موحدة ومشاركة، لأن هذا يعتبر "مكافأة للإرهاب".

بيني غانتس

يمكن التعاطي مع هذه الحكومة إذا التزمت بشروط إسرائيلية تتعلق بإعادة النظر في المناهج التعليمية، ومنعت "الإرهاب، وتعهدت بوقف ملاحقة إسرائيل في المؤسسات الدولية، على أن يتم إجراء مفاوضات بشأن مستقبل الفلسطينيين بعد انقضاء مرحلة انتقالية مدتها 2-5 سنوات. كما ستعمل إسرائيل - بحسب غانتس - على تحسينات اقتصادية في الضفة، وإتاحة الفرصة لإعادة الإعمار، مع ضمانات بعدم وصول مواد الإعمار إلى حماس والمجموعات المسلحة الأخرى.

يائير لابيد

يؤمن لابيد بوجود شريك فلسطيني يمكن التوصل معه إلى حل يؤدي في نهاية المطاف إلى إقامة دولة فلسطينية، لكنه لا يرى حماس جزءًا من هذه الحكومة. وهو مستعد للموافقة على المقترحات الأميركية التي تتضمن ربما في بعض عناصر شرطة من حماس للحكومة.

مواقف الدول العربية الفاعلة في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

مصر

تدعم مصر ما يتفق عليه الفلسطينيون، وستكون داعمة لأي مقترح ينتج عن التوافق الوطني الفلسطيني، فهي مع تحقيق الوحدة الفلسطينية وإنهاء الانقسام بين الفرقاء الفلسطينيين.

الأردن

يدعم الأردن مثل هكذا سيناريو بقوة، فتوحيد النظام الفلسطيني تحت مظلة منظمة التحرير أمر مهم في الإستراتيجية التي يتبناها الأردن. وعمّان مع تشكيل حكومة توافقية تنهي الانقسام الذي استغلته إسرائيل لتبرير عدم انخراطها ومشاركتها في أي عملية سياسية جديدة.

السعودية

تدعم السعودية إنهاء الانقسام الفلسطيني، وكان لها جهود سابقة توجت باتفاق مكة في العام 2007، كما تدعم تشكيل حكومة وحدة وطنية تشمل كل الفلسطينيين. غير أن السعودية تريد أن ترى تغييرًا حقيقيًا في السلطة حتى تدعمها. فهي تعارض من حيث المبدأ بقاء حماس في الحكم أو مشاركتها فيه، إلا أنها تقبل أن يكون له دور في هذه الحكومة، ولكن ضمن تغييرات تجريها حماس، وأهمها نزع سلاحها، وقبولها بالشرعية الدولية وبرنامج منظمة التحرير، والتخلي عن علاقاتها مع إيران وحلفائها في المنطقة، وفي هذه الحالة فإن السعودية ستقدم كل الدعم الممكن لهذه الحكومة وستساهم في إعادة الإعمار.

مواقف الدول الإقليمية والعالمية الفاعلة في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

إيران

تدعم إيران خيارات الشعب الفلسطيني في التوافق. ومثل هكذا سيناريو فإنه يمهّد الطريق للعودة إلى إشراك الشعب في قراراته ومستقبله، مع تقديم الدعم له. وحتى لو كانت هذه القيادة تستعد للانتخابات وتعيد بناء مؤسساتها على خيار مواجهة الاحتلال. وتحترم إيران خيارات الشعب الفلسطيني، لكن يجب توجيهها نحو حل القضية الفلسطينية وإعادة فلسطين إلى أصحابها الشرعيين وإنهاء الحركة الصهيونية والكيان الصهيوني.

الولايات المتحدة الأمريكية

تؤيد الإدارة الأمريكية تشكيل حكومة إنقاذ وطني بشرط أن تضم تمثيلًا واسعًا لكافة الفئات، وأن تلتزم بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتعتبر تشكيل

مثل هذه الحكومة خطوة إيجابية نحو إعادة الاستقرار، بشرط الالتزام بشروط الرباعية الدولية ونبذ العنف، والعمل على تحقيق مقتراح الإدارة الأميركية المتعلق بالسلطة المتجددة.

أوروبا - ألمانيا

لن تتعامل الحكومة الألمانية مع أي حكومة تشارك فيها حماس، أو تضم ممثلين عن القيادة الحالية للحركة. غير أنه يمكن التعاطي مع حكومة إنقاذ وطني من التكنوقراط لا تشارك فيها عناصر من حماس، وملتزمة بالقانون الدولي والاتفاقيات الدولية، وتأتي في إطار تجديد السلطة، وملتزمة بالاتفاقيات الوطنية والاتفاقيات الدولية، وأعضاؤها ملتزمون بالاعتراف بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، ولا ينكرون حق إسرائيل في الوجود، ولا يدعمون "العنف والإرهاب".

تأثير العوامل وأوزان السيناريوهات

تشير التقنيات التي استخدمها هذا التقرير إلى أن مآزق إسرائيل الداخلي والخارجي هو الأكثر تأثيرًا في السياسة الإسرائيلية. كما أن عدم وجود رؤية واضحة لدى كل من حركتي فتح وحماس بشأن: ماذا بعد العدوان؟، وترهل منظمة التحرير، هما العاملان الأكثر سلبية في تحديد مصير قطاع غزة.

ويظهر أن العوامل الاقتصادية، وتراجع القدرات المالية للسلطة الفلسطينية، هما العاملان الأكثر تأثيرًا، ولكن الأهم أن تداعياتهما السياسية ستكون الأكثر خطورة، في حين قد يكون للهجرة المحتملة من قطاع غزة، وتنامي قوى مجتمعية محلية، تداعيات خطيرة على النسيج الاجتماعي، في ظل عدم وجود قوى مركزية تفرض السيطرة والأمن، وتزداد هذه الخطورة إذا انهارت حركة حماس من الناحية المؤسسية المدنية.

كما تبين تقنية دولايب المستقبل أن تهتك النسيج المجتمعي، والفراغ السياسي، والتدهور البيئي، والانهيار الاقتصادي، ستشكل مجتمعة صعوبات أمام إعادة الحياة إلى القطاع خلال فترة قصيرة، حتى إن توفر الدعم المالي، ولكن الأهم غياب الأفق السياسي لمستقبل قطاع غزة في ظل الانقسام الذي يتسع تدريجيًا وتتعمق تداعياته.

أما بشأن تقنية السيناريوهات، فقد تم توزيع استثمارات على 180 مشاركًا/ة تنوعت أماكن وجودهم وخلفياتهم السياسية والعلمية، وتم اعتماد 136 استمارة كانت الإجابة واضحة فيها، حيث تم بعد ذلك حساب عدد ونسبة الذين يرون أي السيناريوهات أكثر احتمالًا (الأعلى بين المبحوثين)، ووزن الاحتمالية الأعلى في الدرجات (-5 تعني أن احتمالية وقوعه الأقل، بينما +5 احتمالية وقوعه الأعلى). وبناء على ذلك تم احتساب الأعلى احتمالية ونسبة الاحتمالية لكل سيناريو.

عند توزيع السيناريوهات بجمع الأوزان التي أعطاها الخبراء (-5 إلى +5)، ومن دون الدخول في العمليات الحسابية التي تم من خلالها توزيع السيناريوهات بحسب إمكانية حدوثها، فإن السيناريو الأول: إعادة الحكم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة أو أجزاء منه هو الأكثر احتمالًا

بنسبة 38%، يليه السيناريو الخامس: استلام السلطة الفلسطينية إدارة الحكم من إسرائيل بنسبة 22%، ثم السيناريو الثاني تشكيل حكومة محلية من بعض الشخصيات المحلية مع وجود حاكم عسكري/ إداري إسرائيلي بنسبة 12%. أما السيناريو الثالث: إدارة خارجية أو دولية لقطاع غزة، فإن نسبة احتمالية حدوثه تبلغ 10%، بينما تتراجع نسبة احتمالية السيناريو الرابع: استمرار العمل بلجنة العمل الحكومي التابعة لحماس إلى 0%. في المقابل، فإن نسبة احتمالية السيناريو السادس، المتمثل في تشكيل حكومة إنقاذ وطني بموجب اتفاق وطني، وصلت إلى 18%، مع أنه السيناريو المفضل.

متطلبات دعم السيناريو المفضل

يمكن اعتبار "إعلان بكين" فرصة للمضي في بناء خيار وطني فلسطيني داعم لسيناريو الوحدة الوطنية، وهو ما يتطلب تضافر جهود القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والأطر النسوية والشبابية والمستقلين، لتشكيل حالة ضاغطة لضمان تنفيذ هذا الإعلان أولاً وتطويره ثانيًا، وبخاصة من حيث الآتي:

أولاً: التوافق على التثام وانتظام عمل الإطار القيادي المؤقت، مع توسيعه ليضم ممثلين عن المنظمات الأهلية والقطاع الخاص والمستقلين والمرأة والشباب، إلى حين إجراء الانتخابات وتشكيل مجلس وطني جديد.

ثانيًا: الشروع الفوري في تشكيل حكومة وفاق وطني فلسطيني في الضفة والقطاع، في سياق تطبيق ما جاء في "إعلان بكين"، وتحظى بأوسع دعم عربي ودولي.

تتمثل المهمة المركزية العاجلة للإطار القيادي وحكومة الوفاق الوطني في بلورة خطة إنقاذ وطني تستند إلى التوافق على إستراتيجية سياسية ونضالية شاملة، وخطة عمل وطنية خلال فترة انتقالية، تمهد لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني الموحد على مستوى كل من منظمة التحرير والسلطة بوصف ذلك شرطًا للنهوض الوطني وحماية الشعب وقضيته وأرضه.

أما المهمات ذات الأولوية للعمل الوطني فيمكن تلخيصها بالنقاط الآتية:

أولاً: التوصل إلى وقف إطلاق نار دائم، وما يعنيه ذلك من وقف نهائي لحرب الإبادة، وعودة النازحين قسرًا إلى أماكن سكنهم، وتوفير مأوى ملائم لهم، وانسحاب قوات الاحتلال بشكل كامل، مع التوصل إلى صفقة تبادل أسرى جديدة. ولتحقيق ذلك، لا بد من المبادرة إلى تشكيل مرجعية وطنية عليا تعكس إجماعًا فلسطينيًا داعمًا لعملية التفاوض الرامية للتوصل إلى اتفاق ينهي العدوان بشكل شامل وكامل.

ثانيًا: الشروع الفوري في تنفيذ برنامج إغاثي عاجل يضمن توفير المساعدات الإنسانية لجميع مناطق قطاع غزة بكميات كافية عبر مختلف معابر قطاع غزة، وضمان توزيعها بشكل عادل، ويعيد إحياء مقومات الحياة في قطاعات الصحة والتعليم.

ثالثًا: الشروع في تنفيذ خطة إنعاش اقتصادي عاجل لإعادة إحياء قطاعات الاقتصاد والتجارة والخدمات.

رابعًا: إحباط أي مخططات لإشاعة الفوضى في قطاع غزة، أو تشجيع بروز تشكيلات إدارية متعاونة مع الاحتلال، والحفاظ على الأمن والسلم الأهلي.

خامسًا: عقد مؤتمر دولي عاجل لتمويل بناء وإعادة إعمار قطاع غزة، وضمان رفع الحصار عنه.

من شأن تطبيق ما سبق أن يوفر رؤية وطنية عاجلة يبدأ تنفيذها اليوم قبل الغد، وتقطع الطريق على أي خطط لفرض الوصاية على الشعب الفلسطيني، وأن تعزز المسعى الفلسطيني للبناء على استعادة مكانة القضية الفلسطينية على المستوى السياسي، من أجل بناء مواقف عربية وإقليمية ودولية داعمة لوقف حرب الإبادة، وللوحدة الوطنية الفلسطينية، ولإطلاق عملية سياسية جادة، تستند إلى مقاربة جديدة من خلال عقد مؤتمر دولي مستمر في إطار الأمم المتحدة، مرجعيته القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، يهدف إلى دعم حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتجسيد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعودة اللاجئين، وليس إعادة التفاوض على هذه الحقوق.

ولتفادي إعادة تكرار التجارب السابقة الفاشلة لإعادة بناء الوحدة الوطنية، يجدر أن تبادر كل القوى والتيارات والحركات الشعبية الحريصة على الوحدة الوطنية إلى توحيد جهودها في سبيل بناء تيار وطني وشعبي في الوطن والشتات؛ تيار قادر على شق مسار إعادة بناء الوحدة الوطنية، ووقف العدوان، وإحباط مخططات الإبادة والتهجير في الضفة والقطاع، واستعادة مكانة القضية الفلسطينية في النضال من أجل التحرر الوطني والديمقراطي.

الخلاصة

تحتاج هذه السيناريوهات إلى نقاش هادئ ومعمق من قبل أطراف متعددة؛ وذلك لتفادي أي حالة فراغ أو فرض الاحتلال الإسرائيلي أية أجندة خاصة به، أو ضعف تقديم الخدمات للمواطنين وتلبية احتياجاتهم بعد هذه المعاناة والعذابات الهائلة التي عاشها المواطنون الفلسطينيون في القطاع جراء العدوان الإسرائيلي، كما تعتمد على نتائج هذه الحرب وموازن القوى الشعبية والسلطوية الناشئة إثرها.

يبدو أن السيناريو السادس هو الأكثر تلبية لتطلعات المواطنين الفلسطينيين لما يحققه من مزايا تتعلق باستعادة الوحدة وإنهاء الانقسام، ووجود قبول دولي محتمل، وقادر على إعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية، لكنه يحتاج إلى توافق وطني، وهو ممكن في ظل ضعف قدرة حركة حماس على الحكم ما بعد الحرب، وحاجة الرئيس محمود عباس إلى عودة قطاع غزة لسيطرة السلطة الفلسطينية، وتجاوز أية ذرائع إسرائيلية بعدم تمثيل السلطة الفلسطينية لكامل الفلسطينيين وأن قطاع غزة خارج سيطرته، فضلاً عن إعطاء الأمل بالعودة إلى عملية سياسية لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

أما بقية السيناريوهات الخمسة فيمكن أن تحافظ على نوع من الاستقرار، لكنه محفوف بمخاطر الانفجار من جديد، خاصة أن المقاومة، بما فيها المسلحة، ستبقى تحظى بمشروعية شعبية في مواجهة الحكومات أو الإدارات المحتملة.